الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1904) السنة الثامنة -الثلاثاء (14) ايلول 2010

تقرير: مشاريع الطاقة العملاقة تحافظ على جاذبيتها في الظروف كافة 5

السياسة النقدية في العراق تحدياتها وآفاقها المستقبلية 10

إلى أين يتجه قطاع النقل بأنواعه الثلاثة؟

الاقتصادي | العدد (1904)السنة الثامنة -الثلاثاء (14) ايلول 2010

قراءة في اقتصاد المحافظات..

تباين واضح للأرقام القياسية لأسعار المستهلك لعام 2010

بغداد/ ضياء ثابت السراي

جاءت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في المسح السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك للعام ٢٠١٠ في عموم المحافظات العراقية، متباينة في مستوياتها مسجلة تفاوتاً كبيراً بلغت نسبته ٩٪ ارتفاعا وانخفاضا بين المحافظات، لتترجم واقعاً اقتصادياً غير مستقر.

الخبز والحبوب والأغذية

وفي سياق المسح السنوي للرقم القياسي للسلع والخدمات صنفت محافظة دهوك على انها صاحبة الرقم القياسي الأعلى لأسعار المستهلك لمادة الخبز والحبوب ،ومحافظة النجف الاشرف سجلت الرقم القياسي الأدنى لأسعار المستهلك للمادة ذاتها.

اما الأغذية بشكل عام فقد كان الرقم القياسي الأعلى لأسعار المستهلك في محافظة المثنى، والرقم الأدنى في محافظة واسط، وسجلت محافظة الانبار الرقم الأعلى للأسماك واللحوم فيما سجلت محافظة ديالى الرقم الأدنى.

المشروبات الكحولية والألبسة

وبالنسبة للرقم القياسي الأعلى لأسعار المستهلك للمشروبات الكحولية فقد اشره المسح في محافظة السليمانية في الوقت الذي تساوى فيه الرقم القياسي الأدنى لتلك المادة في محافظتي صلاح الدين وذي قار، وأعلن المسح محافظة ميسان صاحبة الرقم القياسي الأعلى للملابس و محافظة ذي قار بالرقم الأدنى.

خدمات السكن والصحة

وفي ما يتعلق بأسعار السكن ،فان السليمانية امتلكت الرقم القياسي الأدنى للسكن والمياه والكهرباء والغاز، وتأتي الانبار في المقدمة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك فيها لهذه الخدمات ،في حين الرقم القياسي الأعلى للصحة وما يتعلق بها من خدمات كان في محافظتي كركوك والبصرة وبشكل شبه متساو ،ومحافظة ديالى امتلكت الرقم القياسي الأدنى في هذا الجانب.

النقل والتعليم والاتصالات

خدمات النقل هي الأخرى طالها المسح ليؤشر محافظة النجف بالرقم القياسي الأعلى بين المحافظات،ومحافظة أربيل بالرقم الأدنى.

وعن خدمات الاتصالات فان المسح سجل محافظة السليمانية كسيدة الرقم القياسي الأكبر ،في حين ذكر بغداد وللمرة الأولى كمحافظة سجل لديها أدنى رقم قياسي بالتساوي مع محافظة أربيل لخدمات الاتصالات ،لكن التعليم وخدماته عاد ليضع محافظة النجف في قمة الأسعار وصلاح الدين المحافظة التي فيها تنخفض أجور وأسعار التعليم وخدماته فينخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وفي ما يخص المطاعم وخدماتها فان محافظة الانبار لديها أعلى رقم قياسي ،والنجف مرة أخرى لكن هذه المرة تملك الرقم القياسي الأدنى.

الدخل الفردي واقتصاد المحافظات

هذه النتائج بينت التفاوت في أرقام أسعار المستهلك القياسية التي تبنى على أساسها مستويات المعيشة وغلاءها ومن خلالها يمكن تسجيل نقاط عدة من أهمها مستوى دخل الفرد في المحافظات ومستوى قوة الاقتصاد الجزئي للمحافظة، ويتبين من خلال المسح ان أقوى الدخول يمتلكها سكان محافظات الانبار والسليمانية والنجف بينما اقلها توجد في محافظات ديالى وأربيل وذي قار، اما قوة الاقتصاد الجزئي للمحافظات فانه في محافظتي بغداد وواسط يعد الأثبت ومن خلالهما يمكن اعتماد الأرقام القياسية الأكثر استقراراً، كما تبينه جداول الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المحافظات التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

هشاشة الاسواق وضعف الاقتصاد

الخبير الاقتصادي الدكتور كاظم الجصاني يرى ان التفاوت في أرقام أسعار المستهلك القياسية بين المحافظات وبالنسبة المذكورة(٩٪) تؤشر هشاشة في استقرارية الأسواق وضعفاً في الاقتصاد، حيث ان التفاوت في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك تبعا للمقاييس الاقتصادية يخرج عن حيز الأمان اذا ما تجاوز نسبة ٥٪ ويكون مؤشراً خطراً ان وصل الى نسبة ٩٪ لانه يدل على تأثر اقتصاد المحافظات بمؤثرات خارجية بغض النظر عن نوعها الا انها هي من يتحكم بارتفاع وانخفاض الرقم القياسي وهذا يعرض ما نسبته ٤٠٪ من الدخل الفردي للضياع بسبب التقلقل وعدم استقرار الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

مصادر تمويل السوق

المستشار الاقتصادي لمكتب بعثة الاتحاد الأوروبي باول ارميز يعتقد ان هذا التفاوت ناشئ عن عشوائية التجارة وعدم انضباطها واختلاف مصادر تمويل السوق بالبضائع والخدمات مما ينجم عنها اختلاف بالأسعار يخدع الجهات الراصدة فترى ان هنالك محافظة تتمتع باقتصاد نشيط وأخرى باقتصاد ضعيف ،وفي الحقيقة فان كلا المحافظتين صاحبة الاقتصاد النشيط او الضعيف تعاني من ذات المشكلة ولديهما مستوى الاقتصاد المحلي نفسه في ما يتعلق بالبضائع والسلع، اما الخدمات فهي تعني مقياساً أدق لقوة وضعف الاقتصاد يمكن اعتمادها ،وبالتالي فان المحافظة التي ترتفع فيها الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للخدمات العامة تكون هي المحافظة صاحبة الاقتصاد الأنشط ،وتلك التي تنخفض فيها أسعار الخدمات تكون صاحبة الاقتصاد الأضعف ،لذا فان سيطرة حكومية على قطاع الخدمات العامة لفترة مؤقتة وبنسبة وسطية يعد علاجاً ناجعاً لتوحيد المستوى الاقتصادي للمحافظات الذي سيقود الى استقرار في الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسلع والبضائع التي تتأثر على الدوام بأسعار الخدمات العامة.

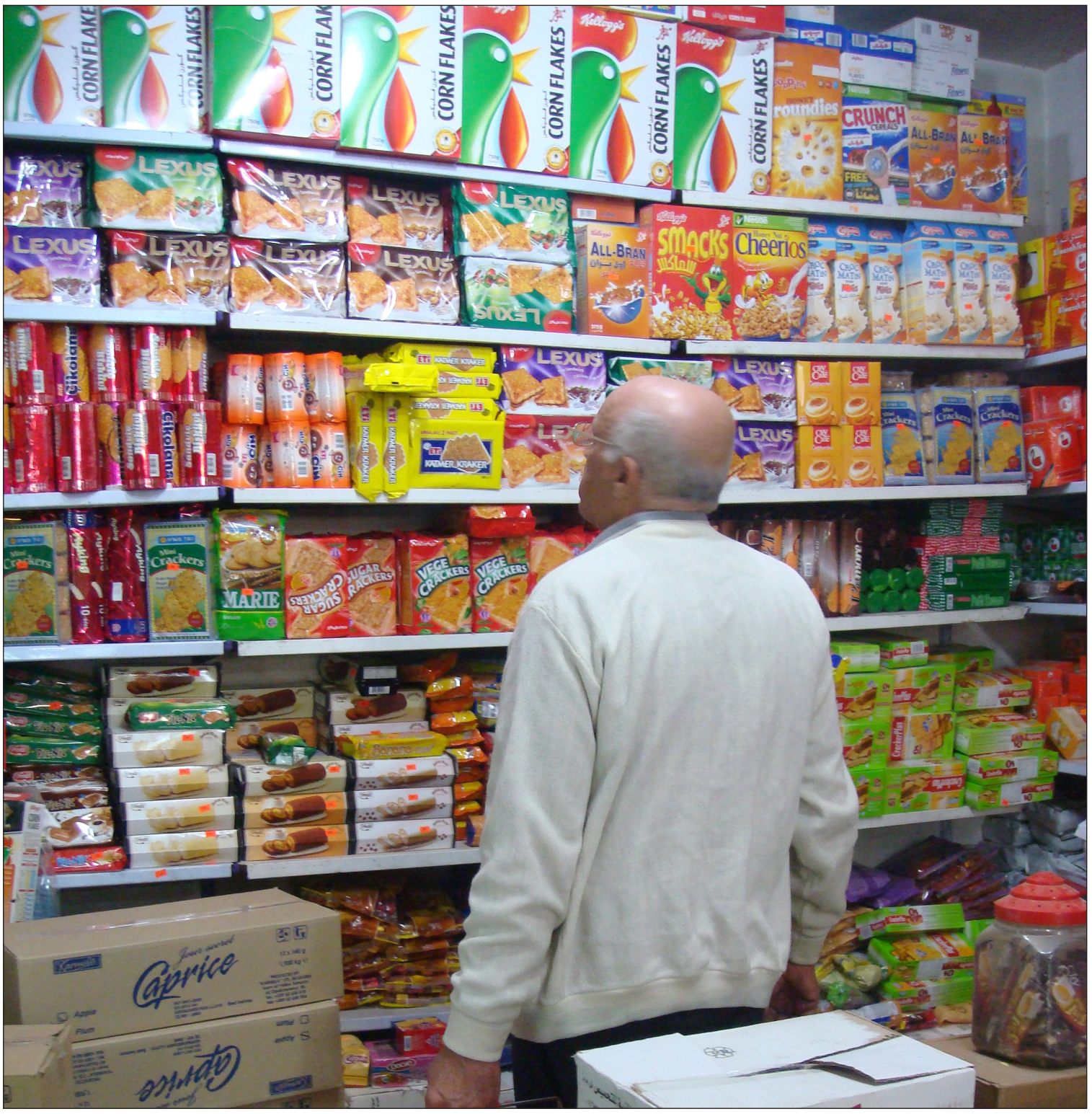

البنك المركزي: تعويضات الاميركيين المتضررين من النظام السابق بلغت نحو 400 مليون دولار

بغداد/ السومرية نيوز

اعلن البنك المركزي العراقي ان مجلس الوزراء اتخذ قرارا بتعويض المواطنين الاميركيين المتضررين من النظام السابق، بنحو ٤٠٠ مليون دولار، محذراً من جهة أخرى، من ان رفع الحماية الاممية في نهاية العام الجاري عن اموال العراق، سيعرض صادراته النفطية الى الحجز والمصادرة.

وقال مستشار محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ"السومرية نيوز": ان"مجلس الوزراء اتخذ قرارا بتعويض المتضررين الاميركيين من النظام السابق بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار، لتجنب حجز الاموال العراقية في صندوق الـ(DFI) من قبل الكونغرس الاميركي بعد رفع الحماية الاممية عنه في نهاية العام الحالي".

وكانت الحكومة العراقية ممثلة بوزارة الخارجية، قد وقعت في الثاني من الشهر الجاري، اتفاقية مع الحكومة الاميركية ممثلة بسفارتها في بغداد، لتسوية عدد من المطالبات القانونية لمواطنين أميركيين موروثة عن النظام السابق، كإجراء قانوني يهدف إلى حماية الأموال العراقية في الخارج.

وكان الكونغرس الاميركي قد اتخذ قرارا في العام الماضي يهدف الى حجز اموال العراق في صندوق الـ(DFI) في حال عدم تسوية الحكومة العراقية لتعويضات المواطنين الاميركيين المتضررين من النظام السابق.

واضاف صالح: ان"قرار مجلس الوزراء رفع تهديدا كبيرا عن الاموال العراقية في نيويورك، وانهى خطر حجز هذه الاموال من قبل الولايات المتحدة الاميركية".

وتنتهي مدة الحماية الاممية للاموال العراقية في ٣١ كانون الاول من العام الجاري، وسينتقل الاشراف على هذه الاموال الى لجنة عراقية مؤلفة من نائب رئيس الوزراء، ورئيس ديوان الرقابة المالية، ووزير المالية، وعدد من الخبراء الماليين.

من جانب آخر، اوضح صالح ان"العراق يعامل كدولة حرب تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ورفع الحماية الاممية عن اموال العراق سيعرض صادراته النفطية الى الحجز والمصادرة من قبل الدول التي كسبت قضايا تعويضات ضد العراق".

ولفت صالح الى ان"قرار مجلس الأمن يوفر حاليا الحماية للصادرات النفطية العراقية بالاضافة الى الاموال العراقية في صندوق الـ(DFI)، اما قرار الرئيس الاميركي الذي سيوفر الحماية لأموال العراق حتى شهر ايار من عام ٢٠١١، فلن يوفر الحماية للصادرات النفطية العراقية من المصادرة والحجز".

وأوضح صالح ان"العراق قدم تقريرين لمجلس الأمن وهو بصدد تقديم التقرير الثالث في الاسبوع الثالث من هذا الشهر وتتضمن هذه التقارير آليات حماية اموال العراق في صندوق الـ (DFI) تمهيدا لتحويل الاشراف على هذا الصندوق من الامم المتحدة الى العراق".

يذكر أن العراق يخضع منذ عام ١٩٩٠ للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه بعد غزو النظام السابق لدولة الكويت في آب من العام نفسه.

ويسمح هذا البند باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي، بالإضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصدته المالية في البنوك العالمية لغرض دفع تعويضات للمتضررين جراء غزوه الكويت.

ويتألف الفصل السابع من ١٣مادة، ويعد القرار ٦٧٨ الصادر في العام ١٩٩٠ والداعي لإخراج العراق من الكويت بالقوة، من بنود هذا الفصل، ولا يزال العراق تحت طائلته، بسبب بقاء قضايا عدة معلقة مثل رفات المواطنين الكويتيين والأسرى في العراق، والممتلكات الكويتية بما في ذلك أرشيف الديوان الأميري، وديوان ولي العهد، ومسألة التعويضات البيئية والنفطية التي لا تتعلق فقط بدولة الكويت، بل بدول عربية أخرى وشركات ما زالت لها بعض الحقوق.

خبير قانوني: القانون يجيز لمحافظة واسط تأسيس شركة نفط خاصة بها

واسط / وكالات

أكد خبير قانوني أن القانون العراقي يجيز لمحافظة واسط، أن تطالب بتأسيس شركة نفط خاصة بها بعد أن يصل إنتاج النفط فيها إلى مئة ألف برميل يوميا.

وقال الخبير عبد الصاحب العطواني لـ"السومرية نيوز"إن"من حق محافظة واسط أن تطالب بتأسيس شركة للنفط خاصة بها، بعد أن يبلغ إنتاجها من النفط الخام مئة ألف برميل يوميا، لأن القانون العراقي يجيز لها ذلك"، مشيرا إلى أنه"في حال تأسيس هذه الشركة التي يفترض أن تعمل باستقلالية، وبمعزل عن شركة نفط الشمال التي تدير حاليا العمل في حقل الأحدب النفطي، فأنها ستحقق نقلة نوعية في اقتصاد المحافظة".

وكان وزير التخطيط والتعاون الإنمائي علي بابان قد ذكر أثناء زيارة قام بها في وقت سابق الى محافظة واسط، أن القانون العراقي يجيز لمحافظة واسط أن تؤسس شركة نفط خاصة بها على غرار شركة نفط ميسان، في حال بلغ إنتاجها من النفط الخام لحقلي الأحدب وبدرة مئة ألف برميل يوميا.

ويعد حقل الأحدب النفطي، أحد الحقول العراقية غير المستثمرة في واسط، وتمت المباشرة به في مطلع العام ٢٠٠٩، ومن المؤمل أن تبلغ طاقته الإنتاجية حال تطويره ٢٠٠ ألف برميل يوميا، ويضم الحقل الذي تم اكتشافه سنة ١٩٧٩ احتياطيا يبلغ حجمه ٢٢٥ مليون برميل من النفط، وسيقوم الحقل بتغذية محطة كهرباء الزبيدية التي تقع في ناحية الزبيدية، نحو ٧٠ كم شمال مدينة الكوت، بالنفط الخام للأغراض التشغيلية، وتبلغ كلفة تطوير الحقل التي تم التعاقد عليها مع شركة الواحة الصينية ثلاثة مليارات دولار أمريكي.

وكانت وزارة النفط العراقية أحالت مطلع العام الحالي حقل بدرة النفطي (ثاني حقل يتم اكتشافه في المحافظة) الى ائتلاف تقوده شركة كازبروم الروسية مع TBAO التركية وبترو ناس الماليزية وكوكاس الكورية، إذ سيحصل ائتلاف هذه الشركات على خمسة دولارات و٥٠ سنتا عن كل برميل منتج، وبذروة إنتاج تبلغ ١٧٠ ألف برميل يوميا على أن تحافظ على إنتاجه لسبع سنوات. وأشار العطواني الى أنه"في حال تم تأسيس شركة نفط واسط، فأنها ستسهم في تحسين الواقع الاقتصادي للمحافظة، فضلا عن القضاء على نسبة من البطالة التي بدأت بالتراجع منذ دخول شركة النفط الصينية في حقل الأحدب، وتشغيل أكثر من ألف مواطن من أبناء المحافظة بمختلف الاختصاصات"، لافتا إلى أن"الاستفادة ستتحقق أيضا في مجال تطوير الخبرات المحلية بالاستفادة من الخبرات الأجنبية التي تعمل في تلك المشاريع".

يذكر أن حقل الأحدب النفطي قد بدأ بالإنتاج التجريبي منذ شباط الماضي وحصلت المحافظة على أول دفعة من مبلغ البترو دولار بمقدار ٢١٢ ألف دولار عن الإنتاج التجريبي للحقل ولشهرين فقط، في حين يتوقع لحقل بدرة أن يبدأ بالإنتاج الفعلي خلال السنوات الثلاث القادمة، بعد أن تعهد الائتلاف الفائز بتطويره على ان يبدأ العمل فيه خلال العام الحالي متوقعا أن يبلغ حجم الإنتاج ١٧٠ ألف برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٦، وتبلغ كلفة المشروع ملياري دولار ومدة العقد ٢٠ عاما مع إمكان تمديدها لخمس سنوات، في حين تبلغ كلفة تطوير حقل الأحدب ثلاثة مليارات دولار ولفترة ٢٣ عاماً.

الاقتصادي | العدد (1904) السنة الثامنة - الثلاثاء (14) ايلول 2010

بغداد/ وكالات

أكدت وزارة الزراعة أن استثمار الاراضي الزراعية من قبل شركات عالمية يعد الحل الوحيد للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد، بعد ان شهدت تراجعا حادا بعد سنوات من الحروب والحصار، الى جانب موجات الجفاف التي ساهمت في زيادة ملوحة التربة. وقال المتحدث الاعلامي باسم الوزراة سمير العبيدي لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز): إن"الواقع الزراعي في العراق بحاجة إلى شبكة واسعة من المشاريع الاستثمارية تنفذها شركات عالمية معنية بالشأن الزراعي".

مصدر: الاستثمار الحل الأمثل لتطوير القطاع الزراعي

واضاف: أن"المشاريع الزراعية الاستثمارية التي تنفذ حاليا من قبل شركات استثمارية محلية بحاجة الى تطوير وجهود اضافية على الرغم من القروض الكبيرة التي تقدمها الوزارة الى تلك الشركات، والتي تصل إلى ملياري دينار عراقي".

واكد العبيدي على أن"تطوير الواقع الزراعي في البلاد بحاجة إلى مستثمرين أجانب، لأن الزراعة تضررت كثيرا في العراق خلال السنوات الماضية"، لافتا الى أن"وزراة الزراعة تحاول اقناع كبريات الشركات الاستثمارية العالمية المعنية بالشأن الزراعي لدخول السوق العراقية للقيام بمشاريع استثمارية طويلة الأمد".

وأكد العبيدي على أن"الاستثمار يعد الحل الوحيد للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد".

وكانت وزارة الزراعة قد دعت في وقت سابق الشركات الاستثمارية العالمية الى تقديم عروضها للعمل في مشاريع استثمارية نوعية للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد.

وتأثر دور الزراعة في الاقتصاد خلال العقود الماضية بصورة كبيرة في الصراعات العسكرية التي خاضها العراق وبالدرجات المتفاوتة من الجهود الحكومية لتقوية وادارة الانتاج الزراعي.

وتبلغ مساحة الاراضي العراقية ٤٣,٧ مليون هكتار يعد ٣٤ مليوناً منها غير قابلة للزراعة في الظروف الحالية اي ما نسبته ٧٧,٧٪.

ويحاول العراق تحسين واقعه الزراعي الا ان محاولاته تواجه تحديات جمة، منها موجات الجفاف التي اجتاحت البلاد خلال السنتين الماضيتين، فضلا عن قلة مناسيب الانهر التي تدخل البلاد من الدول المجاورة، ما أدى الى ارتفاع نسبة الملوحة في الاراضي الزراعية، واعتماد العراق بالدرجة الاولى على السلع الزراعية المستوردة.

في غضون ذلك قال متحدث بأسم وزارة الزراعة سمير العبيدي أن مستوى منسوب المياه في البلاد بات افضل بقليل عما كان عليه في العام السابق لكنه لم يزل ليس بالمستوى المطلوب، مما يدعو الى ضرورة اقناع الدول المشتركة مع العراق مائياً بزيادة حصته المائية.

واضاف سمير العبيدي لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) أن"مستوى المياه بات افضل بقليل عن مستواه العام الماضي لكنه مازال ليس بالمستوى المطلوب لتطوير الواقع الزراعي في البلاد".

وتابع العبيدي ان"وزارة الزراعة تعمل مع وزارة الموارد المائية بجهود مشتركة لتطوير المشاريع الاروائية واستصلاح المزيد من الاراضي و بزلها من الملوحة، غير ان هذه المشروعات تتطلب وسائل دقيقة واستشارة شركات عالمية، و نحن نعمل بخبراتنا المحلية".

ودعت وزارة الزراعة مؤخرا الى الاسراع بتنفيذ الخطة الخمسية الاستثمارية التي تدعو الى انشاء المشاريع الزراعية والسدود الاروائية لاستصلاح الاراضي بعد التدهور الذي لحق القطاع الزراعي في البلاد نتيجة لعوامل عدة.

وقال العبيدي في هذا الاتجاه:"من الضروري اقناع الدول التي تشترك مع العراق مائياً بزيادة حصته، بهدف تفعيل المشاريع الزراعية و ارجاع القطاع الزراعي إلى سابق عهده باعتباره من البلدان الزراعية الاولى في المنطقة".

وشهد العراق خلال السنوات الثلاث الماضية أزمة حادة بانخفاض مناسيب المياه، ما ادى الى جفاف العشرات من الجداول والأنهر الفرعية في وسط وجنوب العراق، فأضطرت المئات من الأسر إلى هجرة قراها والتوجه نحو مراكز المدن، كما أدى انخفاض مناسيب المياه العذبة في شط العرب، أقصى جنوب البلاد إلى دخول مياه الخليج المالحة نحو مدينة البصرة وتهديد مساحات واسعة من بساتين النخيل والحمضيات بزيادة نسبة الملوحة.

وتعهدت كل من تركيا وايران بزيادة الموارد المائية المخصصة للعراق ومن المؤمل ان تفاتح الحكومة العراقية المنتهية ولايتها اثناء زيارة متوقعة لرئيس الوزراء نوري المالكي مع وفد حكومي إلى سوريا ملف المياه، خاصة المشروع الاروائي الذي تدعمه الكويت والذي يهدف إلى تحويل مجرى من نهر دجلة الى الاراضي السورية.

وعلى صعيد ذي صلة بلغت القروض الممنوحة للفلاحين والمزارعين واصحاب حقول الثروة الحيوانية في محافظة ميسان (٧) مليارات و(٩٠٥) ملايين و(٥٨٠) ألف دينار منذ بداية العام لغاية شهر أيلول الجاري.

وقال مصدر في مديرية زراعة ميسان لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا)"ان هذه القروض منحت ضمن الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وعن طريق صناديق المبادرة الزراعية ولمختلف المشاريع النباتية والحيوانية. وشملت مشاريع تأهيل أحواض تربية الأسماك وحفر الآبار وإنشاء بساتين النخيل".

وأضاف المصدر"ان القروض شملت أيضا شراء الساحبات والحاصدات الزراعية وهناك قروض أخرى قصيرة الاجل تسمى (القروض التشغيلية) التي تم تسليفها لأصحاب الحيازات الزراعية، وهي موسمية لأغراض تسوية الأرض وشق الأنهار وشراء المستلزمات الزراعية كالبذور والأسمدة".

وأوضح:"ان المديرية مازالت تمنح القروض للمستفيدين وفق آلية تبدأ من الشعبة الزراعية من اجل تنشيط العملية الزراعية للوصول الى حالة النهوض بواقع المحافظة".

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

لفت تقرير للطاقة الى اختلاف طرق وأساليب الاستثمار وإدارة الأصول والفوائض النقدية من قطاع إلى قطاع اقتصادي آخر لدى كل دولة مع اختلاف آليات التعامل وإدارة التحديات والأزمات بين دولة وأخرى. وأوضح التقرير الأسبوعي الذي تصدره شركة نفط الهلال ان مستويات التأثر والتأثير تتباين بتلك التحديات بين القطاعات الاقتصادية تبعا للأهمية الاقتصادية المحلية والعالمية ومدى تداخل مدخلات ومخرجات تلك القطاعات مع المنظومة التجارية والاقتصادية العالمية، وبالتالي كلما استحوذ القطاع الإنتاجي على أهمية نسبية كبيرة ووصل الطلب على مخرجاته إلى مرحلة عدم المرونة يمكن عند ذلك القول أن مخرجات ذلك القطاع أصبحت على مسافة اقرب من التأثر بجميع التطورات الايجابية والسلبية التي تحدث في بعض دول العالم، ويأتي قطاع النفط في مقدمة تلك القطاعات التي تستحوذ على هذه الأهمية، بل وأكثر لتصل إلى درجة عالية من التداخل نظرا للأهمية الستراتيجية لمخرجات قطاع الطاقة في الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي.

تقرير: مشاريع الطاقة العملاقة تحافظ على جاذبيتها في الظروف كافة

وقال التقرير إن قطاع الطاقة بجميع مكوناته ما زال محافظا على قدرته في جذب الاستثمارات المالية الضخمة رغم مستويات التراجع الحاصلة على جميع الخطط المعتمدة خلال فترة ما قبل الأزمة المالية وخلالها، حيث استمرت الدول المنتجة لمصادر الطاقة التقليدية في مشاريع التطوير والإنتاج، فيما استمر تنفيذ المشاريع الكبيرة والصغيرة التي تم البدء بتنفيذها مع بداية الأزمة ولم تتأثر تلك المشاريع بعمليات إعادة الهيكلة والتأجيل والتقييم التي تمت على المشاريع التي لم يتم البدء بتنفيذها، وتعكس هذه الاتجاهات صوابية الخطط الموضوعة على اعتبار أن الاستثمار بقطاع الطاقة يعد من اقل الاستثمارات مخاطرة من جهة، فيما تأخذ ضرورات الحفاظ على استقرار الاقتصاد المحلي والعالمي حيزا إضافيا أثناء التخطيط والتنفيذ لجميع المشاريع وبشكل خاص الكبيرة منها من جهة أخرى.

وأضاف التقرير: ان قطاعات الطاقة تشهد في الوقت الحالي وتيرة نشاط متصاعدة باتجاه الدخول في مشاريع طاقة عملاقة تنطوي على أهمية ستراتيجية بعيدة المدى تتجاوز مشاريع التطوير والتحسين والمشاريع الصغيرة التي لا تحمل في طياتها حلولا نهائية لمشكلات الطاقة وتحدياتها في المستقبل، ويأتي في مقدمة المشاريع العملاقة التي تسعى العديد من الدول إلى تنفيذ مشاريع بناء المفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية وهذه المشاريع تستطيع وفي حال انتهاء العمل بها توفير مستويات عالية من الطاقة تلبي الطلب عند مستوياته كافة.

وتابع التقرير انه في المقابل هناك مشاريع عملاقة مشابهة يتم تداولها مؤخرا وبشكل خاص المشاريع التي تخص الاستثمار في قطاع الطاقة النظيفة والتي تبدأ من مزارع الرياح مرورا بمشاريع استغلال الطاقة الشمسية بجميع الطرق المستحدثة مما يشير إلى استحواذ قطاع الطاقة المتجددة على حصة متصاعدة من مشاريع الطاقتين الكبيرة والمتوسطة ذلك أن مشاريع الطاقة المتجددة لن تنجح إذا كانت صغيرة إذا ما قورنت بحجم التكاليف.

وأوضح التقرير ان مشاريع الطاقتين الكبيرة والمتوسطة تستقطب اهتمام الأطراف الفاعلة بمعادلة الطاقة في الظروف الحالية، ذلك أنها تستهدف إلى تحقيق نتائج ذات قيمة اقتصادية ومالية واجتماعية وبيئية بالإضافة إلى تنوع وتعدد القائمين عليها وهذا من شأنه تسريع انجازها وضمان نجاحها وسهولة الحصول على متطلبات التمويل اللازمة لها نظرا لما تتمتع به هذه المشاريع من جدوى اقتصادية عالية ومخاطر مقبولة ويمكن تحملها.

وفي ما يخص أهم أحداث قطاعي النفط والغاز في منطقة الخليج العربي فقد أجملها التقرير بما يلي:

في الإمارات أعلنت شركة دانة غاز عن كشف جديد للغاز في دلتا النيل بمصر وهو رابع كشف للشركة في البلاد هذا العام، حيث دلت عمليات التقييم الأولية على أن حجم الاحتياطيات القابلة للاستخراج في البئر الجديدة جنوب أبو النجا-١ تتراوح بين ٥٠ إلى ٩٠ مليار قدم مكعبة و١-٢ مليون برميل من المكثفات المصاحبة، وأضافت الشركة انه سيتم تقييم اكتشاف جنوب ابو النجا- ١ بشكل أكبر ودراسة خيارات التطوير، وأضافت الشركة أنها بدأت الإنتاج من حقلي شراباص وفاراسكور في آب من خلال مصنع الوسطاني للغاز، وبلغ إجمالي إنتاج مصر في ٣١ آب ٢٣٠ مليون قدم مكعبة يومياً، إضافة إلى سبعة آلاف برميل يوميا من المكثفات وغاز البترول المسال.

من جهتها نجحت "بترول الإمارات الوطنية" (اينوك) في استكمال مشروع الإصلاحات البالغ ٨٥٠ مليون دولار والهادف إلى زيادة القدرة التشغيلية في المصفاة التي تملكها الشركة في جبل علي وذلك من ٧٠ ألف برميل يومياً إلى ١٢٠ ألف برميل يومياً.

ويذكر أنّ مصفاة جبل علي تقوم بتكرير ١٠٨ آلاف برميل من الخام يومياً، من خلال تشغيل ٩٠٪ من قدرتها، وقد لفتت الشركة أنّ مصفاة جبل علي لن تعمل بكامل قدرتها في القريب العاجل، نظراً إلى زيادة الإنتاج التدريجية، وذلك بالرغم من عملية الإصلاح.

وأرست شركة أبو ظبي لتكرير النفط (تكرير) مناقصة بمبلغ ٦٢٣ مليون دولار أمريكي على شركة جي اس انجينيرنج أند كونستركشن كوربوريشن وذلك لتنفيذ عقد المرحلة الثانية من مشروع خطوط الأنابيب. ويبلغ مجموع أطوال هذه الشبكة ٩٥٥ كم من خطوط الأنابيب ذات أقطار تتراوح بين ١٠ إلى ٢٨ بوصة وستقوم هذه الشبكة من الأنابيب بنقل المنتجات البترولية من المصافي التابعة لشركة تكرير والمستودعات البترولية في مناطق مختلفة من إمارة أبوظبي وذلك للوفاء بزيادة في الاستهلاك للمنتجات النفطية خلال المستقبل المنظور.

وفي الكويت وقعت شركة البترول الوطنية الكويتية عقدا مع شركة تكنيمونت الايطالية قيمته ١١٧ مليون دينار كويتي لتطوير مصفاة الأحمدي، ويتعلق العقد بإنشاء مصنع لإزالة الغازات الحمضية بمصفاة ميناء الأحمدي التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية، ويتضمن المشروع إنشاء وحدات لتحلية الغاز الطبيعي وتكثيفه واستخلاص الشوائب الكبريتية منه فضلا عن بناء عدد من الوحدات والمرافق المساندة، كما يتوقع الانتهاء من انجاز كل مراحل المشروع وتشغيله في غضون ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع، كما أن المشروع سيتيح للشركة استقبال الغازات الحمضية المصاحبة المرسلة من شركة نفط الكويت لتتم معالجتها قبل إرسالها إلى مصنع تسييل الغاز في مصفاة ميناء الأحمدي لاستكمال عمليات التصنيع.

من جانبها تتفاوض شركة الكويتية لصناعة الأنابيب والخدمات النفطية "الأنابيب" حاليا على تنفيذ مشروعين في القطاع النفطي وسيتم الإعلان عنهما رسميا خلال شهر من الآن، وقد بدأت الأنابيب فعليا في تنفيذ العقد الذي حازت عليه في السعودية.

وفي السعودية تم تعيين رئيس تنفيذي جديد لمشروع بين شركة النفط الوطنية العملاقة أرامكو السعودية وتوتال الفرنسية، حيث سيحل سعيد الحضرمي عضو مجلس إدارة أرامكو السعودية توتال للتكرير والبتروكيماويات (ساتورب) محل سالم شاهين في منصب الرئيس والمدير التنفيذي لساتورب، وتحالف عملاقا النفط في ٢٠٠٦ لبناء مصفاة لتكرير الخام بطاقة ٤٠٠ ألف برميل يوميا في الجبيل على ساحل الخليج. وكانت أرامكو وتوتال وقعتا العام الماضي اتفاقات بناء المصفاة المتوقع بدء تشغيلها في ٢٠١٣، وستعالج المصفاة نصف إنتاج حقل نفط المنيفة والبالغ ٩٠٠ ألف برميل يوميا، وستنتج نحو ١٩٠ ألف برميل يوميا من الديزل وزهاء ٩٠ ألف برميل يوميا من البنزين و٥٠ ألف برميل يوميا من الكيروسين.

وقامت المؤسسة العامة لتحلية المياه السعودية بترسية مناقصة محطة الكهرباء في رأس الزور، على ائتلاف شركة "العراب" للمقاولات المحدودة وشركة "شاندونج" لإنشاء المحطات الكهربائية وشركة "سيمنز" الألمانية، بتكلفة تتجاوز ٩ مليارات ريال، حيث تم إرسال خطاب للائتلاف الفائز لبدء العمل في إنشاء مشروع المحطة التي يبلغ إنتاجها ٢٤٠٠ ميغاواط يوميا، سيخصص ١٣٥٠ ميغاواط لشركة "معادن"، و١٠٠٠ ميغاواط للشركة السعودية للكهرباء، و٥٠ ميغاواط للصناعات التحويلية في رأس الزور.

وفي البحرين أعلنت شركة نفط البحرين (بابكو) تمديد فترة تأهيل المقاولين الخاصة بمناقصة مشروع إنشاء مرفأ الغاز الطبيعي المسال، وقالت الشركة إنه كان من المقرر غلق باب التأهيل للمناقصة وعدم تلقي العطاءات بعد تاريخ ١ أيلول ٢٠١٠، إلا انه تقرر تمديد قبول العطاءات حتى ٢٢ أيلول الجاري.

وأوضحت شركة بابكو أن الغرض الأساسي من تمديد المناقصة هو إعطاء الفرصة لأكبر عدد من المقاولين الراغبين في المشاركة وتقديم عطاءاتهم بخصوص هذا المشروع الحيوي الذي يهدف إلى توفير إمدادات الغاز الطبيعي المسال والإسهام في إرساء وتطوير وتشغيل وتمويل وصيانة وإدارة محطة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال الذي تقوم به إدارة المشاريع الهندسية الكبرى في شركة بابكو بدراسته بتفويض من الهيئة الوطنية للنفط والغاز في إطار خطتها من أجل الوفاء باحتياجات مملكة البحرين من الغاز الطبيعي ومواجهة الطلب المتنامي عليه في المستقبل.

أكملت شركة "أكسيدنتال" (Occidental) حفر أول بئر لها في "خليج سلوى" الواقع في مياه البحرين الجنوبية، وهو القاطع رقم ٤، ولكن المصادر تضاربت بشأن التقييمات الأولية لنتائج الحفر التي قامت بها الشركة الأميركية.

يذكر أن الشركة التايلندية (بي تي تي) أنهت مسوحات في منطقة الجارم في شمال البحرين، وأنها تستعد لحفر البئر الأولى لها في المنطقة، أسوة ببقية الشركات التي حازت على مناقصات من الهيئة الوطنية للنفط والغاز في المملكة.

وتخطط شركة نفط البحرين (بابكو) لبناء محطة توزيع ديزل مركزية في جزيرة سترة بكلفة لا تقل عن ١٠ ملايين دولار، بهدف سد حاجة شركات المقاولات من هذه المادة التي يتم إنتاجها في مصفاة البحرين المملوكة إلى شركة "بابكو".

وفي العراق حصلت مجموعة هاليبرتون ثاني أكبر مجموعة لخدمات حقول النفط في العالم على عقد من شركة ايني الايطالية للمساعدة في تطوير ٢٠ بئرا نفطية في حقل الزبير بجنوب العراق. وتكثف شركات إنتاج النفط وشركات خدمات حقول النفط بما فيها شلومبرجر عملياتها في العراق الذي يأمل في استغلال موارده النفطية الهائلة لإعادة بناء الدولة، ولم تكشف هاليبرتون عن تفاصيل مالية بشأن الاتفاق الذي قالت انه عقد "بملايين الدولارات" ويشمل خدمات مثل اختبار الآبار، وكانت وحدة كيه. بي. ار التابعة سابقا لهاليبروتون هي أكبر متعاقد مع الحكومة الأمريكية في العراق بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة.

الاقتصادي | العدد (1904) السنة الثامنة - الثلاثاء (14) ايلول 2010

خبراء: إن أسعار النفط تتوازن مع حجم الإنتاج الحالي

دبي/ CNN

توقع عدد من خبراء النفط أن الاجتماع المقبل لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، بالعاصمة النمساوية فيينا في وقت لاحق من شهر تشرين الأول المقبل، لن يشهد تغيراً في سياستها في ما يتعلق بزيادة أو تخفيض الإنتاج.

وعد الخبراء أن مؤشرات السوق "لا تقدم حافزاً لأوبك من أجل التغيير، كون أسعار النفط الخام لا تزال تتحرك منذ منتصف العام الماضي وحتى آب الماضي، ضمن نطاق ٦٥ و٨٥ دولاراً للبرميل، وهو ما لا يستدعي تغييراً في سياسة المنظمة."

وقال خبير النفط الكويتي، خالد بودي، رئيس مكتب "الأفق للاستشارات" إن أسعار النفط "لم تتعد هذه الحدود إلا لفترات محدودة، ما يعكس الأوضاع الاقتصادية السائدة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، جراء عدم حدوث تحسن ملحوظ في مؤشراتهما الاقتصادية".

وأضاف الخبير الكويتي: أن معدلات البطالة لا تزال ضمن حدود الـ١٠ في المئة في الدول الغربية، كما لا تزال مؤشرات النمو الاقتصادي تعكس تباطؤاً يتراوح بين نقطة ونقطتين مئويتين، أي ما يقل عما كان متوقعا بأن يتجاوز النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا ثلاثة في المئة العام الحالي.

ورأى بودي، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، أن أسعار النفط الحالية "مقبولة"، في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم، مستبعداً أن يتجاوز سعر برميل النفط ٨٠ دولاراً، بل أن يستمر على ذلك لفترة طويلة، ما لم يتحسن النمو الاقتصادي في أوروبا.

ووصف أسعار النفط الخام بأنها "متوازنة حالياً" مع إنتاج النفط البالغ نحو ٨٦ مليون برميل يومياً، أي أنها تعادل الطلب على النفط، ما يعني عدم وجود فائض مقلق في الأسواق، وأن المحافظة على مستويات الإنتاج الحالية تناسب أوضاع أسواق النفط السائدة. كما أكد أن عدم انخفاض أسعار النفط إلى ما دون ٧٠ دولاراً للبرميل يعد "مقبولاً" بالنسبة لدول أوبك، وشدد على "غياب المبرر" لمحاولة خفض الإنتاج في ظل مستويات الأسعار الحالية.

من جهته، قال الخبير النفطي محمد الشطي: إن أوبك حققت نجاحاً منذ اجتماع الجزائر، من خلال سحب ما مقداره ٤,٢ مليون برميل يومياً من السوق من مستوى الإنتاج في أيلول ٢٠٠٨، ليصل إنتاج الدول الأعضاء الـ١١ عدا العراق، إلى ٢٤,٨٤٥ مليون برميل يومياً.

وأوضح: أن تحسن الأسعار كان داعماً للسعر المستهدف من قبل المنظمة البالغ متوسطه ٧٥ دولاراً للبرميل، الذي عبرت عنه السعودية، ولقي قبولاً في السوق النفطية، علماً بأن ذلك "حدث رغم انخفاض نسبة التزام بعض البلدان المصدرة للنفط في ما يتعلق بالسقف الإنتاجي".

وذكر أنه يمكن تلخيص الملامح العامة للسوق النفطية في كفاية الإمدادات النفطية من خارج أوبك، من روسيا والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا، وكذلك استمرار المنظمة في تأمين احتياجات السوق من الإمدادات النفطية بشكل مريح.

اتفاق الإطار للتعاون الاقتصادي بين الصين وتايوان يدخل حيز التنفيذ

بكين / وكالات

دخل اتفاق الإطار للتعاون الاقتصادي بين الصين وتايوان (ECFA)، الذي ينظر اليه بوصفه اهم اتفاق يبرمه البلدان منذ انفصال تايبيه عن بكين عام ١٩٤٩، حيز التنفيذ الأسبوع الماضي .

وبموجب الاتفاق الجديد، ستخفض الصين الرسوم الجمركية التي تفرضها على ٥٣٩ منتجاً تايوانياً بينما ستخفض تايون رسومها على ٢٦٧ منتجاً صينياً.

ويأمل كثير من سكان تايوان ان يجلب لهم الاتفاق الجديد منافع اقتصادية، ولكن معارضي الاتفاق يخشون من انه سيجعل تايوان أكثر اعتمادا على الصين التي تنظر اليها باعتبارها إقليماً متمرداً.

ويعد الاتفاق انجازا شخصيا للرئيس التايواني ما ينغ جيو الذي تعهد منذ انتخابه بإزالة التوترات التي شابت العلاقات بين تايبيه وبكين منذ نهاية الأربعينيات.

وكان البرلمان التايواني قد صادق على الاتفاق في الشهر الماضي بالإجماع، برغم احتجاجات مئات الألوف من التايوانيين وعراك اندلع تحت قبة البرلمان بين نواب حزب كومينتانغ الحاكم المؤيد لتحسين العلاقات مع الصين ونواب المعارضة.

ومن المؤمل ان يسهم الاتفاق الجديد الذي وقعه القادة التايوانيون والصينيون في حزيران الماضي الى زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين الذي يبلغ حاليا ١١٠ مليارات دولار سنويا.

فسوف يعمل الاتفاق على خفض او ازالة الرسوم الجمركية مما قيمته ١٤ مليار دولار من الصادرات التايوانية الى الصين، بينما ستتمتع ٣ مليارات دولار من الصادرات الصينية الى تايوان بذات الميزة.

وكانت بكين قد وافقت على خفض الرسوم التي تفرضها على عدد اكبر من الواردات التايوانية لإرضاء معارضي الاتفاق الذين عبروا عن خشيتهم من ان يؤدي تطبيقه الى إغراق السوق التايوانية بالبضائع الصينية زهيدة الثمن مما قد يؤدي الى الأضرار بالصناعات المحلية وزيادة نسبة البطالة.

ولكن الحكومة التايوانية تقول إنها واثقة بأن تطبيق (ECFA) سيساعد في خلق ٢٦٠ الف فرصة عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي بمعدل ١,٧ في المئة.

ونقلت وكالة الأنباء المركزية التايوانية الرسمية عن لو تشيه نشيانغ، الناطق باسم الرئيس، قوله: "لن يكون لهذا الاتفاق تأثير كبير على مستقبل تطور العلاقات بين الصين وتايوان فحسب، بل سيساعد في تعزيز السلم والرخاء في البلدين أيضاً".

من جانبها، عبرت وزارة التجارة الصينية عن سعادتها لدخول (ECFA) حيز التنفيذ، وقال ياو جيان الناطق باسم الوزارة في تصريح رسمي بالمناسبة: "نعتقد ان تطبيق الاتفاق سيعزز التعاون والتبادل التجاري بين الجانبين ويساعد اقتصاديهما على التطور".

وتقول مراسلة بي بي سي في تايبيه سندي سوي: إنه من المتوقع ان تشرع الحكومتان الصينية والتايوانية قريبا في محادثات الغرض منها التوصل الى اتفاقات تجارية جديدة تمنح المنتجين في البلدين فرصاً أكبر في الوصول الى أسواق البلد الثاني.

ويعتقد المحللون انه سيكون من شأن هذا التوجه المساعدة في خفض حدة التوتر بين الجانبين اللذين لم يوقعا بعد على اتفاقية للسلام بينهما.

أسهم شركة ياهو تنحدر في البورصة

نيويورك/ وكالات

البعض يقول إنه لو قبلت شركة التقنية، (ياهو) أولى شركات البحث على الإنترنت عرض مايكروسوفت في العام ٢٠٠٨ والمتمثل بـ٣١ دولاراً للسهم، لكان وضعها أفضل حالياً، حتى وإن كان العرض في حينه قليلاً أو أقل من المفترض.

والآن، هل هناك من يهتم بشركة ياهو؟ في الواقع ما زال لدى هذا الموقع وهذه الشركة العديد من العملاء المخلصين، بحسب ما أعلنت رئيستها التنفيذية كارول بارتز.

ولكن أن يحب المرء بريد ياهو أو الصفحات الرياضية أو الاقتصادية على الموقع شيء، والواقع شيء آخر، إذ ولى عام ١٩٩٨ إلى غير رجعة، وأن تكون موقعاً لنقل الأخبار لم يعد كافياً لتصدر القائمة، كما أنه لا يكفي لأن تصبح قطباً مالياً أو تكنولوجياً.

وفيما الشركات التكنولوجية المنافسة، مثل غوغل وأبل وفيسبوك تواصل تقديم الابتكارات في عوالم البحث ووسائل الإعلام الاجتماعية والهواتف الخلوية، يتساءل كثيرون عن طبيعة شركة "ياهو" باستثناء كونها نسخة أكبر من موقع أمريكا أون لاين AOL.

ومن هنا فلا عجب في تردي وضع سهم ياهو واستمرار انخفاض قيمته، حيث خسر ١٨ في المئة من قيمته خلال العام الجاري، وظل أعلى بنسبة ٧ في المئة عن أدنى مستوى له قبل ٥٢ أسبوعاً.

وهناك من كتب معلقاً بصورة طريفة على الوضع فقال: "أسوأ من عدم الحديث عن سهم ياهو هو عدم الحديث عنه".

وبشأن إمكانية الشركة استعادة أمجادها الغابرة، قال المحلل المتابع لياهو، إريك جاكسون: إنه ليس لدى ياهو أي منتج أو مجال تكنولوجي محدد لتعمل على تطويره، مشيراً إلى أن هذه هي المشكلة الأكبر التي تواجه ياهو.

يشار إلى أنه منذ انضمام الرئيسة الحالية للشركة في عام ٢٠٠٩، حققت ياهو زيادة في دخلها بنسبة ٤٠ في المئة، إلا أن عوائدها تراجعت، وأشار جاكسون إلى أن ياهو تفتقد للرؤية الستراتيجية.

المحللون يتوقعون نتائج متفاوتة بالنسبة لمبيعات ياهو، إذ يعتقد البعض أنها ستكون مستقرة على ما هي عليه، فيما يعتقد البعض الآخر أنها ستنمو بنسبة ٤ في المئة خلال عام ٢٠١١.

وأوضح جاكسون أن المجال الوحيد المتاح لياهو ليس فقط بالتعاون مع شركات كبيرة، مثل مايكروسوفت وفيسبوك، وإنما في التركيز على منتجات جديدة.

أوباما يعلن عن خطة لتطوير البنى التحتية بخمسين مليار دولار

واشنطن/ وكالات

دعا الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الكونغرس مؤخراً للمصادقة على خطة بتكلفة ٥٠ مليار دولار، لتحديث وتطوير البنية التحتية للمواصلات في البلاد.

وقال أوباما في كلمة له في ميلووكي بويسكنسن، لمناسبة "عيد العمال" في الولايات المتحدة: أعلن عن خطة جديدة لإعادة إعمار وتطوير الطرق والسكك الحديد وطرق الملاحة الجوية على المدى البعيد.

وأضاف : "لقد كان لدينا أفضل بنية تحتية في العالم.. ويمكن أن يكون لدينا ذلك مرة أخرى."

ومن المقرر أن يستغرق تنفيذ الخطة ست سنوات، وتتضمن إعادة تحسين ١٥٠ ألف ميل من الطرق و٤ آلاف ميل من السكك الحديد و١٥٠ ميلاً من مدرجات المطارات، كما تتضمن تطوير نظام النقل الجوي في مسعى لتقليل التأخير في الرحلات الجوية.

وأوضح أوباما: "إن هذه الخطة لن توفر فرص عمل جديدة فوراً فحسب، بل ستدفع باقتصادنا نحو الأفضل على المدى البعيد"، ويأمل أوباما أن يعمل مع الكونغرس لإقرار الخطة وتوفير المبلغ المحدد لها.

وشدد الرئيس الأمريكي على حاجة الديمقراطيين والجمهوريين للعمل معاً على هذه الخطة، خصوصاً وأن الكونغرس سيعود الأسبوع المقبل من أجازته، ويبدأ جلساته لمدة تقل عن شهر، قبل أن يبدأ مرحلة الانتخابات النصفية.

وكان زعيم الأقلية في الكونغرس، الجمهوري عن ولاية كينتاكي ميتش ماكنيل، قد انتقد الخطة الاثنين الماضي قبل أن يعلنها الرئيس الأمريكي.

يشار إلى أن نسبة القلق الاقتصادي في الولايات المتحدة ارتفع خلال شهر آب الماضي مع ظهور تقرير أعدته جهات مقربة من المصرف الاحتياطي الفيدرالي (المركزي) يشير فيه إلى احتمال توجه الاقتصاد من جديد نحو ركود سيكون الثاني خلال عامين.

كما يشير التقرير الذي عمل عليه باحثون من المصرف الاحتياطي، فرع سان فرانسيسكو، وأكاديميون في جامعة ديفيس بكاليفورنيا، مستندين على إحصائيات رسمية إلى أن فرص عودة الركود "ترتفع من جديد".

وقال البروفسور ترافيس بيرغي، أستاذ الاقتصاد بجامعة ديفيس: إن فرص العودة للركود خلال الأشهر المقبلة، "كبيرة، وهي قد تنمو أكثر إذا ما جرى تجاهل قضية أسعار الفائدة الحالية،" التي تقترب من صفر في المئة.

أسهم البنوك الأوروبية ترتفع بعد تعديل قواعد بازل

بازل/ وكالات

ارتفعت الأسهم الأوروبية في بداية تعاملات الأسبوع الماضي وذلك بقيادة البنوك في أعقاب تخفيف أعباء قواعد بازل ٣ بمنح البنوك فترة انتقالية لتطبيقها.

وارتفع مؤشر ستوكس ٦٠٠ لقطاع البنوك الأوروبي ١,٨ في المائة حيث صعدت أسهم بنوك سوسيتيه جنرال وباركليز وبي ان بي باريبا ما بين ٢,١ و٤ في المئة.

واتفق القائمون على القواعد التنظيمية العالمية يوم الأحد الماضي على الزام البنوك بزيادة رؤوس الأموال عالية الجودة التي يجب تجنيبها كاحتياطيات لثلاثة أمثالها لكن البنوك حصلت على فترات انتقالية تصل في بعض الحالات الى كانون الثاني ٢٠١٩ أو بعد ذلك.

وأتى اتفاق محافظو البنوك المركزية ومسؤولو سلطات الرقابة المالية في اجتماعهم بمدينة بازل السويسرية لمنع تكرار الأزمة المالية العالمية.

ويطالب الاتفاق البنوك بالاحتفاظ بقدر اكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة اي صدمات من دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

ويقول المحرر الاقتصادي لبي بي سي روبرت بستون: ان الاتفاق الذي سمي بازل ٣، يعد حجر زاوية في عملية الإصلاح المصرفي.

وقال لورد تيرنر رئيس هيئة الخدمات المالية البريطانية: ان القواعد الجديدة تمثل ضبطا قويا لمعايير رأس المال وستلعب دوراً أساسياً في تكوين نظام مصرفي عالمي قوي. وقال رئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه: ان الاتفاق يعد "تعزيزا لمعايير رأس المال العالمية"، مضيفاً: ان "ترتيبات الفترة الانتقالية ستمكن البنوك من تلبية المتطلبات الجديدة من دون التقليل من دعمها للتعافي الاقتصادي". ويحتاج الاتفاق، الذي يصبح نافذا في ٢٠١٣ ويطبق على مدى سنوات عدة، الى مصادقة قادة الدول الأعضاء في مجموعة العشرين في قمتهم في تشرين الثاني المقبل. وستزيد نسبة رأس المال المقابل للأصول الممتازة التي تحتفظ بها البنوك من ٢ في المئة من قيمة القروض الى ٧ في المئة، واذا انخفضت نسبة احتياطي رأس المال الى الإقراض عن ٧ في المئة يمكن للسلطات المالية ان تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين او منح مكافآت مالية كبيرة. وسيكون على البنوك الكبيرة ان تحتفظ باحتياطيات بنسب اكبر، اذ ان انهيارها يمكن ان يدمر النظام المالي كله.

وتخشى بعض البنوك من ان القواعد الجديدة قد تؤدي الى موجة أخرى من الانكماش الائتماني، الا ان السلطات المالية تقول ان تطبيقها على مدى سنوات لن يضر بالتعافي الاقتصادي.

وعلق وزير الخزانة الأمريكي تيموثي جيتنر على الاتفاق قائلا: "نرحب بهذه الخطوة على الطريق الى إصلاحات مالية عالمية قوية ونتطلع لمراجعة تفاصيل هذه الإصلاحات المقترحة للاشتراطات الرأسمالية العالمية".

وأضاف جيتنر: "نظل ملتزمين بالتوصل لاتفاق بحلول موعد اجتماع مجموعة العشرين في سيئول بشأن مجموعة قوية من الإصلاحات التي ستقلل تكاليف الأزمات المالية المستقبلية وتوفر اليقين في الأسواق وتضمن فرصا متساوية للمؤسسات المالية الأمريكية".

ومع ان تلك القواعد الجديدة لن تؤثر مع البنوك البريطانية التي تحتفظ باحتياطيات بنسبة ٨ الى ٩ في المئة، فان كثيرا من البنوك الأوروبية ستحتاج الى جمع أموال أكثر من المساهمين فيها.

وربما تؤدي تلك القواعد الى التضييق على الإقراض في السوق على المدى القصير، إذ ان هناك بنوكا كثيرة لا تحتفظ باحتياطي رأسمالي كاف مقابل ما قدمته من قروض.

الموافقة على إعادة هيكلة 99 % من ديون دبي العالمية

دبي/ وكالات

أعلنت شركة "دبي العالمية" أنها تلقت موافقات رسمية على عرض إعادة هيكلة ديونها من ٩٩ في المئة من البنوك الدائنة للشركة، والذين يمثلون أكثر من ٩٩ في المئة من قيمة الديون المترتبة عليها.

وقالت الشركة المملوكة لحكومة دبي، في بيان تلقته CNN بالعربية، إن هذا "الدعم الكبير" سوف يمكن الشركة من إنهاء عملية إعادة الهيكلة خلال الأسابيع المقبلة، كما أن العرض سيضع الشركة في "وضع مالي سليم، يعود بالفائدة على أصحاب المصلحة".

وكانت الشركة، التي حددت الخميس الماضي كموعد نهائي لتلقي ردود البنوك الدائنة على عرض إعادة هيكلة ديونها المتعثرة، والتي تبلغ ٢٢ مليار دولار، قد رفضت إجراء أي تعديلات في العرض الذي قدمته خلال شهر آذار الماضي.

وكان وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة، سلطان المنصوري، قد ذكر في وقت سابق من العام الجاري، أن إعادة هيكلة ديون مجموعة دبي العالمية المتعثرة، ووفائها بالتزاماتها، "ليس سوى مسألة وقت"، كما انتقد ما وصفها بـ"الحملة الإعلامية" ضد إمارة دبي.

وفاجأت الأسواق في تشرين الثاني الماضي، عندما قالت إن شركات تملكها الحكومة عاجزة عن السداد، وتريد تأجيل أقساط ديون مستحقة عليها، هي جزء من نحو ٨٠ مليار دولار تنوء تحتها الحكومة، والشركات التابعة لها.

وفي وقت سابق من الأسبوع الماضي، قالت شركة دبي القابضة إنها اتفقت مع الدائنين على تأجيل سداد قرض بقيمة ٥٥٥ مليون دولار، مستحق على وحدة رئيسة تابعة لها، حتى ٣٠ تشرين الثاني المقبل.

وهذه هي المرة الثانية التي تؤجل فيها مجموعة العمليات التجارية، التي تمتلك مجموعة "دبي للعقارات"، و"تيكوم للاستثمارات"، ومجموعة "جميرا"، وتتبع لدبي القابضة سداد القرض، المستحق سداده الثلاثاء الماضي، بعدما مددت فترة السداد من تموز الماضي.

ودبي القابضة، واحدة من الشركات المملوكة للحكومة في دبي، التي أثارت أوضاعها المالية قلقا كبيرا في الأسواق، عندما أعلنت الإمارة الخليجية العام الماضي أنها عاجزة عن سداد ديون بقيمة ٢٦ مليار دولار مستحقة على مجموعة "دبي العالمية."

الاقتصادي | العدد (1904) السنة الثامنة - الثلاثاء (14) ايلول 2010

تحقيق/ ضياء ثابت السراي

سلطت كارثة خليج المكسيك البيئية النفطية الأضواء على ضرورة تأمين الحماية اللازمة لمياه الخليج العربي من احتمالية حصول حوادث بحرية ينجم عنها تسربات نفطية قد تتسبب بها الماكنة النفطية التي تصدر ثلثي احتياجات العالم عن طريق الخليج العربي، ما يجعل إمكانية حصول تسربات نفطية أمراً وارداً.

هل العراق مهدد بكارثة بيئية بحرية سببها النفط؟

اقتصاد العراق مهدد

تجمع حماية مياه الخليج العربي (UGWP) على حذر من كارثة بيئية تقترن مع تجارة النفط في العراق لاسيما وانه حتى اليوم لم يعيد انضمامه الى التجمعات الإقليمية التي تتبنى سلامة النقل البحري للنفط والمساعدة في حال حصلت مثل هذه الحوادث وان العراق مهدد بأزمة اقتصادية وكارثة بيئية بحرية إذا ما حصل تسرب نفطي بحري من الناقلات البحرية التي تنقل النفط عبر موانئ العراق او من خطوط نقل النفط عبر شبكات الأنابيب المسنة التي شاخت ولم تر التحديث او التأهيل مما يعرض اقتصاد العراق المعتمد بنسبة ٨٠٪ على المورد النفطي لازمة كبيرة ،ناهيك عن الأزمة البيئية.

كارثتان على الأبواب

وبحسب (MEMAC) مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية البيئية ،ان العراق مرشح للإصابة بنوعين من الكوارث البيئية البحرية، الأولى ان حصل وتسربت كميات نفطية بسبب الحوادث البحرية الناجمة عن النقل البحري غير المنتظم للنفط من موانئ العراق او بسبب هجمات إرهابية تطال الناقلات النفطية البحرية، والنوع الثاني من الكوارث سببه التسرب الطبيعي لكميات من النفط والمواد الكيمائية من الناقلات البحرية التي تمخر عباب مياه العراق محملة بكميات كبيرة من النفط والمواد الكيمائية الأخرى، تاركة كميات من هذه المواد التي تتسرب في المياه العراقية وان كانت قليلة، الا ان تراكمها عبر سنوات من النقل النفطي يتسبب بنسب تلوث للمياه تحتاج الى متابعة وعلاج.

80 %من مواردنا في خطر!

وزارة البيئة على لسان وكيلها كمال لطيف أكدت ان العراق معرض لمثل هذه المخاطر وهي ليست بالمستبعدة ابدا ،وان العراق بحاجة الى مراجعة واسعة النطاق لقطاع النفط من حيث علاقته بالبيئة وعلى البلد التأهب لأي تسرب في مياهه الإقليمية خارجيا او داخلياً.

ومع جدولة إنتاج النفط العراقي الرامي لزيادة إنتاجه عن طريق البحر من ٢,٦ برميل الى ١٢,٥ مليون برميل يوميا خلال سقف سنوي يبلغ سبع سنوات بناء على العقود الـ١١ التي أبرمت مع الشركات النفطية الأجنبية، فان المخاطر الناجمة عن التلوث الطبيعي لعمليات النقل النفطية او لحالات التسرب الممكن وقوعها ستكون أكثر واكبر، يضاف الى ذلك ان شبكة نقل النفط العراقية (الأنابيب) بلغت من الشيخوخة ما يعرضها لانهيارات جزئية في مفاصل حساسة قد تؤثر على البر العراقي وليس البحر فقط، أخصائيو النفط العراقيون والأمريكان قالوا ان الأنابيب الناقلة للنفط العراقي التي تصدر ٨٠٪ من النفط العراقي للأسواق العالمية عن طريق جزيرة الفاو وباقي الموانئ البصرية المطلة على الخليج العربي تستطيع ان تستوعب

> **بحسب (MEMAC) مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية البيئية ،ان العراق مرشح للإصابة بنوعين من الكوارث البيئية البحرية، الأولى ان حصل وتسربت كميات نفطية بسبب الحوادث البحرية الناجمة عن النقل البحري غير المنتظم للنفط من موانئ العراق او بسبب هجمات إرهابية تطال الناقلات النفطية البحرية.**

شحن وتصدير١,٦ مليون برميل يوميا من دون أي مخاطر للتسرب، وما زاد على ذلك فانه خطر كبير قد تنجم عنه كارثة بيئية،لانها تعرضت وبشكل مستمر للهجمات الإرهابية مضافاً اليه عمرها الكبير وقلة العناية الخارجية والداخلية لها وانعدام عمليات الصيانة ضد الظروف والمؤثرات الجوية السيئة للأنابيب.

وزارة البيئة تقر بعجزها

مثل هذا السيناريو ان حصل سيؤدي الى فوضى عارمة للعراق لانه وبمجرد تعرض موانئه لأي تسرب قد يعرض دول الجوار العراقي لمخاطر تلوثات بيئية وسيعيق أكثر من ٧٥٪ من دخل الدولة العراقية.. ولا ننسى ان العراق مصنف ضمن الدول العدوة للبيئة وهذا ما ثبتته عليه دول جواره البحري أيضاً، كما يقول مراقب شؤون النفط العراقي لموقع شركة برتش بتروليوم النفطية البريطانية المقيمة في البصرة مازن جواد.

كمال لطيف وكيل وزير البيئة يقر بعجز الحكومة عن التعامل مع اي تسرب قد ينجم عن الكميات المصدرة من النفط العراقي وهو يقر أيضاً بان حكومته لا تملك خطة لمعالجة التلوث الكيمائي الناجم عن الشحن والتفريغ النفطي وعمل خطوط النقل النفطي العراقي.

> **من المعوقات التي تقف بوجه عودة العراق الى مجموعتي رومبي الخليجية وميماك هو ان العراق مدين لميماك بأكثر من 16 مليون دولار عن رسوم سنوات انقطاعه عنها منذ 1991بوصفه عضو مؤسس فيها، كما أوضح مدير منظمة MEMAC عبد المجيد البلوشي الذي قال: "ان التواصل مع الحكومة العراقية منقطع منذ فترة طويلة وان وزيرة البيئة نرمين عثمان هي الوحيدة من أعضاء الحكومة العراقية التي اتصلت بالمركز الذي يبدي تخوفه من آليات الشحن البحري النفطي من العراق وعدم التزامه بالقوانين والقواعد المعمول بها دوليا.**

ويضيف لطيف: ان مخاطر التلوث النفطي هي الهم الوحيد الذي يشغل وزارته التي بدورها قدمت الكثير من المقترحات لمتخصصي النفط العراقيين لتأمين إطار عام يقلل من مخاطر التلوث المحتمل وقوعه وبالاتفاق والتنسيق مع شركاء الإنتاج والاستيراد النفطي الأجانب.

وقال لطيف: ان وزارة البيئة سعت من اجل إعادة العراق الى عضوية مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية (MEMAC) والعودة لمجموعة حماية البيئة البحرية للخليج العربي ،لكن وزارة النفط والحكومة المركزية أبدتا القليل من الاهتمام بمقترحات وزارة البيئة ،ويرى كمال ان الحل الأمثل لتلافي المخاطر البيئية الناجمة عن التلوث النفطي يكون بتركيز الجهود ودعم المستثمرين الأجانب القادرين على الإنفاق على وسائل الأمان والحماية لأوساط النقل النفطي وآليات الإنتاج داخل العراق وفي مياهه البحرية ، لكن التدفق النقدي وموازنة الحكومة لتامين المياه العراقية والبر العراقي من مخاطر التلوث البيئي تكاد تكون منعدمة بحسب كمال لطيف وهي الجزء الثاني من الحل.

هل يعود العراق الى محيطه الإقليمي؟

ومن المعوقات التي تقف بوجه عودة العراق الى مجموعتي رومبي الخليجية وميماك هو ان العراق مدين لميماك بأكثر من ١٦ مليون دولار عن رسوم سنوات انقطاعه عنها منذ ١٩٩١بوصفه عضو مؤسس فيها، كما أوضح مدير منظمة MEMAC عبد المجيد البلوشي الذي قال: "ان التواصل مع الحكومة العراقية منقطع منذ فترة طويلة وان وزيرة البيئة نرمين عثمان هي الوحيدة من أعضاء الحكومة العراقية التي اتصلت بالمركز الذي يبدي تخوفه من آليات الشحن البحري النفطي من العراق وعدم التزامه بالقوانين والقواعد المعمول بها دوليا، ناهيك عن عدم التزام العراق بمبادرات خطط طوارئ التسربات النفطية وخير مثال على مخاطر التسربات النفطية كارثة خليج المكسيك المشتركة مع أميركا والمكسيك التي لا تزال ومنذ وقت تسيطر على عناوين الصحف العالمية.

وترصد MEMAC يوميا ١,٤٤ مليون برميل من النفط العراقي تنقل عبر الخليج العربي كمعدل متوسط وهذه الكمية ترافقها مخاطر كبيرة لم يحسب حسابها من قبل الحكومة العراقية فيما لو حصل تسرب نفطي في مياه الخليج ،على عكس ذلك فان المركز مسؤول عن تلافي تلك المخاطر ان تكفلت الحكومة العراقية الالتزام بمبادرات ومواثيق السلامة البيئية للنقل والتجارة وخصوصا النفطية.

وأخير فان وزارة البيئة وجهت دعوة للبرلمان العراقي والحكومة الجديدة ان تشكلت بان تفعّل عودتها الى عضوية التجمعين المذكورين لاسيما وان البرلمان الماضي قد صوت آخر أيام ولايته على العودة الى عضوية مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية البيئية.

الاقتصادي | العدد (1904) السنة الثامنة - الثلاثاء (14) ايلول 2010

باسم عبد الهادي حسن

لقـــد مثل هدف التحول نحو اقتصاد السوق وتفعيل قوى العرض والطلب في ادارة الاقتصاد العراقي واحداً من اهم الخطوات الاجرائية التي تم اعتمادها من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي وتحديثه وفق رؤيا تعتمد تحفيز المبادرات الفردية وتقليل دور الدولة التي خرجت منهكة بعد عقدين ونصف من الحروب والحصار الاقتصـــادي.
وعلى الرغم من غياب الستراتيجية الاقتصادية التي تحدد مسارات هذا التحول وآفاقه الزمنية وفق خطوات مدروسة تهيئ القطاعات الاقتصادية لذلك وتسهم في تفعيل توجهاتها الجديدة، الا ان العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية بادرت في الوصول الى هذا الهدف الامر الذي خلق بعض الارباك في الاداء ما اعطى انطباعاً عكسياً لدى المؤيدين لهذه الاجراءات.

السياسة النقدية في العراق .. تحدياتها وآفاقها المستقبلية

وبـدوره فقد ساهم البنك المركزي من خلال ادواته النقدية في مواكبة هذا التحول وتفعيل آليات اقتصاد السوق من خلال مجموعة من الاجـراءات الفنية والقانونية لاسيما قانون البنك المركزي الجديد الذي يجسد هذا التحول ويسمح بتغيير الادوات المستخدمة من خلال الاعتماد المتزايد على الادوات النقدية غير المباشرة وتحييد الادوات المباشرة في ظل المرحلة الجديدة لاسيما وان النوع الاخير من الادوات يعد مثبطاً لنشاط القطاع الخاص لانه يعطي دوراً كبيراً للدولة للتدخل في العلاقات الاقتصادية.

ومن اجل ان تقوم السلطة النقدية بدورها على اكمل وجه فقد منح القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ البنك المركزي العراقي صفة الاستقلال ونصت الفقرة (٢) من المادة ثانياً على ان يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال بما يقوم به من مساع بغية تحقيق اهدافه ولايتلقى أية تعليمات من اي شخص او جهة بما في ذلك الجهات الحكومية الا فيما ورد فيه نص يقضي بغير ذلك، فضلا عن احـترام هذا الاستقلال. وانسجاماً مع المـادة (٢٦) من القـانون في اعلاه التي حظرت على البنك المركزي اقراض الحكومة او اي هيئة عامة مملوكة للدولة بشكل مباشر او غير مباشر باستثناء شراء الاوراق الحكومية في اطار عمليات السوق المفتوحة، فقد بـات البـنك المـركـزي مستقلا بـأدواتـه ايضا ولم يعد الرافعة المالية لتمويل العجز في الموازنـة على غـرار مـا كـان يحـدث خلال الحقبتين الماضيتين لسد احتياجات الانفاق العام وبالصورة التي ادت الى ضرب عناصر الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتدهور النمو وانحراف فرص الاستثمار.

لقد واجهت السلطة النقدية في العـراق في المرحلـة الـراهنـة تحـديـات كـبيرة في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنهوض بالتنمية على نحو متسارع واحداث تحسن جوهري في مستوى المعيشة، لاسيما في ظل الوضع الامني غير المستقر والـذي اثر بشكل كبير على سرعة وفاعلية الادوات المستخدمة والاجراءات التي تم اتخاذها، الامر الذي يثير تسـاؤلاً مفـاده الى اي مـدى نجحت السلطة النقدية في استخدام الادوات الجديدة (غير المباشرة)؟ وما هي آفاق التحولات التي شهدتها السياسة النقدية في العراق في المرحلة الراهنة؟ وقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة للاجابة على هذه التساؤلات.

الـتـحـول فـي اسـتـخـدام الادوات النقدية

ان السياسة النقدية تقوم عادةً بتحويل اهدافها من خلال اداوتها المباشرة (الادوات النوعية) وغير المباشرة (الادوات الكمية) الى مهام عملية تتصف بالكفاءة والفعالية والمرونة وتتمثل الكفاءة باستقطاب الموارد والمدخرات النقدية الى الجهاز المصرفي وتوزيعها بالشكل الامثل اما الفعالية فتعني ان يكون للادوات النقدية تاثير سريع على القطاع المالي والاقتصادي للوصول الى اهداف البنك المركزي اما المرونة فتتحدد بتغيير الادوات حسب الحاجة بصورة دورية او غير دورية على ان تنفذ بشكل هادئ وواضح وبالتأكيد فان تحديد الادوات النقدية المستخدمة يعتمد على الاهـداف النهائية لواضعي السياسة النقدية فضلا عن درجة تطور الاقتصاد المعني.

وعلى اساس ذلك تجسدت اهداف البنك المركزي العراقي في المرحلة الجديدة كما جاء في قانونه الجديد في تحقيق استقرار الاسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت تنافسي يستند الى السوق، فيما كان قانونه السابق يؤكد على تحقيق النظام الاشتراكي ضمن اطار السياسة المالية العامة للدولة من خلال ضمان استقرار العملة العراقية وتحقيق التـوازن الداخلي والخارجي فضلاً عن الاسهام في تعجيل النمو الاقتصادي بتوفير المـوارد النقدية والمالية الضـروريـة للـخطـط التـنمـويـة. ومـع تغير الأهداف اصبح هناك تغير في الأدوات النقدية المستخدمة حيث تعتمد السياسة النقدية في العراق عبر فلسفتها الحالية ما يسمى بالقواعد القائمة على المعلوماتية او الاشاراتية لتوليد الاستقرار في السوق المالية، وهو منهج بديل عن التدخل المباشر في تلك السوق وماقد يتركه من انقسامات وانحرافات غير مرغوبة على فاعلية الوساطة المالية. وتنطلق الوسائل الاشاراتية والمعلوماتية في هذه المرحلة من عمل السياسة النقدية في العراق من مؤشر معدل فائدة البنك المركزي العراقي او مايسمى بمعدل السياسة النقدية (Policy rate) وهو عبارة عن معدل فائدة تأشيري (كبوصلة ملاحية) تساعد على اطلاق اشارات قوية تؤثر في اتجاهات وتطور هيكل اسعار الفائدة والشروط الزمنية لمكوناته من خلال التسهيلات القائمة التي يستقبل بها البنك المركزي العراقي ودائع المصارف والتي يمنح بموجبها البنك المركزي الائتمان المطلوب الى المصارف التجارية كافة.

وانـطـلاقـاً مـن هـذا المـبـدأ تـعـتـمـد السياسة النقدية قاعدة مركزية تسمى بقاعدة (تايلر – Tayler) التي تفرض على السلطة النقدية رفع اسعار فائدة البنك المركزي المنوه عنها آنفاً عندما يكون الانفاق الكلي في الاقتصاد اكبر من قـدرات الاقتصاد الانتاجية وعندما تكون الاسعار خارج نطاق توازناتها. لذا تؤدي السياسة النقدية في اطار تنفيذ عملياتها في ادارة السيولة على وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات، ليتحقق التوازن العـام عبر تـوازن سـوق السلع والخـدمـات وسوق النقد، اي تحقيق اعلى معدلات نمو مرغوبة في النـاتج المحلي الاجمـالي بأدنى مستوى من التضخم السنوي الـذي لايزيد كسره الطبيعي عادة على ٣٪ سنوياً وهو أمر معروف في مؤشرات الاستقرار الاقتصادية الكلية الـدولـيـة. وعليه اصبح هنـاك توجه واضح نحو استخدام الأدوات غير المباشرة وهذا ما نستطيع ملاحظته من خلال التحول في الادوات المستخدمة وكما يأتي:

اولا: الادوات النقدية المباشرة

١- سعر الفائدة

يعد تحرير اسعار الفائدة احد اهم الدعائم الرئيسة الاخـرى في ستراتيجية الاصلاح المالي ومنذ الاول من آذار عام ٢٠٠٤ اصبح التحرير الفوري والتام لاسعار الفائدة على الادوات المالية المحلية كافة (الودائع والقروض والاوراق المالية) ساري المفعول و يعتبر اجراءً من هذا القبيل خطوة مهمة باتجاه ولادة قطاع مالي معاصر وكفوء يتيح للمقترضين اتخاذ قراراتهم بدلا من جعلهم مقيدين بتوجيهات واوامر يصدرها البنك المركزي. وعليه سيحفز التحرير الاعمال التجارية والمشاريع لرفع انتاجياتهم ويزيد من ربحيتهم ومن ثم ينهض بانتاجية الاقتصاد على نطاق واسع حيث ستبدأ المنافسة للحصول على التمويل المتاح، كما سيتطلب التحرير من المصارف ان تتنافس وبشكل مباشر للحصول على زبائن او عملاء للاقتراض والايداع على اساس الاسعار التي سيتـم استيفاؤها والخدمات التي يقدمونهـا وستكون المحصلة النهائية لهذا الاجـراء تخصيص اكثر كفاءة لرأس المال في جوانب الاقتصاد العراقي كافة.

وبدلا عن ذلك بدأ البنك المركزي يعتمد سعر فائدة البنك (سعر السياسة) الذي بدأ بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢٦ بمعدل ٦٪ تم رفعه الى ١٢٪ في تموز من العام نفسه الى ١٦٪ في تشرين الثاني من العام نفسه ايضاً واستقر عند ٢٠٪ في بداية الشهر الاول من عام ٢٠٠٧ وكان الهدف من ذلك هو منح السوق المالية اشارات قوية لتعديل معدلات الفائدة المعتمدة لديها وعلى نحو متناسب ومرغوب في الهيكل الزمني لمعدلات الفائدة في جذب الادخار فضلاً عن تأثيرها في معدلات السيولة المصرفية وهو الامر الذي يساعد على ضمان عوائد ايجابية لجمهور المدخرين ويقلص الفجوة بين الادخار والاستثمار والذي ترى السلطة النقدية ان سببه هو وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة مقارنة بمعدلات الفائدة النقدية الاسمية وبالتالي فإن رفع سعر الفائدة هو اداة غير مباشر للوصول الى معدلات فائدة توازنية تقلص الفجوة بين انتاجية الاستثمار والعائد على الادخار لاسيما عندما يحصل المستثمر على عائد حقيقي فضلاً عن تغيرات هامش التضخم لاسعار السلع والخدمات وهو جزء مستلب من عائد الادخار.

٢-سقوف الائتمان

لـم يتطرق قانون البنك الجديد الى أي خطط او سقوف ائتمانية توضع من قبله على عكس ما كان متضمناً في المادة ٤٦ من القانون السابق التـي الـزمـت البـنـك في حـينـه بـتـحـديـد خطة الائتمان والتي ابتدأ بتطبيقها منذ عام ١٩٧٩ كواحدة من ادوات السياسة النقدية المباشرة التـي اخـتـلـفـت مـديـاتـهـا بـاخـتـلاف الاوضـاع الاقتصادية التي مر بها البلد.

٣-الرقابة على التحويل الخارجي

ضمن توجهات السياسة النقدية للمرحلة الجـديـدة فقد تـم الـغـاء عملية الرقـابـة على التحويل الخـارجـي الـتـي نصت عليها المادة ٦٠ من القانون السابق حيث استخدمت كأداة تقيدية للتأثير على كمية المعروض من العملة الاجـنـبـيـة واتـجـاهـاتـهـا الـتـي حـددتـهـا المـادة

ب"مقتضيات خطط التنمية الاقتصادية"وقد حرر الغاء عملية الرقابة المشار اليها انتقال العملة من والى العراق الامر الذي سيضغط على سعر الصرف ويجعله اكثر توازناً وتقارباً مع سعر السوق.

ثانياً: الادوات النقدية غير المباشرة

١-توحيد متطلبات الاحتياطي القانوني

هي احد اهم الادوات النقدية غير المباشرة للتأثير على عرض النقد من خلال المضاعف النقدي التي استخدمها البنك المركزي العراقي في الفترات السابقة من خلال تطبيق نسب مختلفة حسب الودائع من جهة وطبيعة المصرف من جهة اخرى واستمر العمل بذلك لغاية ١٩٩٦/١/١ حيث تم توحيد النسب لكل المصارف بين ٢٪ للودائع الثابتة و٥٪ للتوفير و٢٠٪ للجاري. ان استخدام هذه الاداة ضمن تطبيقات السياسة النقدية الجديدة شهد اختلافاً ملحوظاً في الاسلوب والتطبيق يبين تفعيل هذا النوع من الادوات وتحويلها من اداة رقابية الى اداة سياسة نقدية وعليه فأن مسؤولية متابعة هذه المتطلبات لدى المصارف تم نقله من المديرية العامة للرقابة على الائتمان والصيرفة الى المديرية العامة للاتفاقيات والقروض، وقد تم توحيد متطلبات الاحتياطي القانوني لكل انواع الودائع منذ شهر كانون الاول عام ٢٠٠٤ بـ ٢٥٪ وهذه النسبة قابلة للتعديل من وقت الى اخر حسب المتطلبات الاقتصادية بهدف جعل المضاعف النقدي اكثر استقراراً وقد اشترط البنك المركزي بأن تودع ٢٠٪ لديه فيما تبقى نسبة ٥٪ في خزائن المصرف، فضلاً عن ذلك فان المتطلبات الجديدة يمكن ان تكون على اساس المعدل المتوسط وليس على اساس دائم، الامر الذي سيحوله الى اداة نافعة لغرض امتصاص التقلبات الواسعة للسيولة للمصرف وحسب المواقف اليومية.

لقد كانت الودائع المصرفية الخاضعة للاحتياطي (الدينار والدولار المقوم الى الدينار) في شهر كانون الاول عام ٢٠٠٤ هي ٦,٥ ترليون دينار تقريباً في حين بلغت الودائع المصرفية الخاضعة للاحتياطي لشهر كانون الاول عام ٢٠٠٦ زهاء ١٢,٢ ترليون دينار اي انها زادت بنسبة ٥٠٪ تقريباً، ويدفع المصرف الذي يخفق بالاحتفاظ بالاحتياطي غرامة الى البنك المركزي تعادل فائدة الائتمان الاولي زائداً ٥٪ على المبلغ الذي يكون فيه متوسط الاحتياطي المحتفظ به فعلياً اقل من متطلبات الاحتياطي وقد كانت نسبة الغرامة لشهر كانون الاول عام ٢٠٠٤ هي ١٣٪ في حين بلغت في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٧ نسبة ٢٧٪.

٢-عمليات السوق المفتوحة

يمكن للبنك المركزي التأثير في السيولة المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في اسعار الفائدة للآجال القصيرة في السوق النقدية وذلك بالادارة السليمة للسيولة من خلال مزادات (بيع وشراء) الاوراق المالية الحكومية (السندات و/او حوالات الخزينة)، كما إن تنويعا ماليا مؤثرا جرى اعتماده عبر تفعيل عمليات السوق المفتوحة والمتمثلة بأقامة مزاد خاص بسندات البنك المركزي العراقي وباجال مختلفة لاحداث العمق المالي المنشود على المدى البعيد والتاثير في معدلات السيولة العامة في الاقتصاد وضبط مناسيبها على المدى القصير الذي يعد هو الاخر من بين وسائل السياسة النقدية الهادفة الى تحقيق الاستقرار النقدي علماً إن البنك المركزي العراقي لم يمارس هذه الاداة بمفهومها التقليدي منذ تأسيسه حتى عام ٢٠٠٤، وقد تمثلت عمليات السوق المفتوحة التي مارسها خلال تلك الفترة ببيع حوالات الخزينة والسندات الحكومية في السوق الاولية فقط، الا ان هناك اتجاهاً جديداً في ممارسة هذه الاداة لا سيما بعد ان اجازت المادة ٢٨ من القانون الجديد للبنك القيام بعمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية الحائزة على تصريح من قبله بموجب القانون المصرفي او مع وسطاء ماليين حاصلين على الترخيص المناسب، حيث يقوم البنك المركزي ببيع وشراء حوالات الخزينة في السوق الاولي، ويجري العمل حاليا على انشاء سوق ثانوي لها من اجل زيادة فاعلية وتعميق السوق المالي في العراق وفي ٢٠٠٤/٧/١٨ اقيم المزاد الاول لحوالات خزينة جمهورية العراق بسعر فائدة ٦,٨٪ سنوياً وبدأ بالانخفاض الى ان وصل الى ١,١٪ في ٢٠٠٤/١١/٧ وبعد ذلك بدأ بالارتفاع الى ان وصل الى ٢١٪ في ٢٠٠٧/٢/٥ وكانت الحوالات المباعة على ثلاثة آجال هي (٢٨ و ٦٣ و٩١ يوما) وقد اطفأت المزادات ٢٨ و ٦٣ يوماً فيما لا يزال مزاد ٩١ يوماً قائماً حتى الآن علماً ان اجمالي المصدر من حوالات الخزينة لمدة واحد وتسعين يوماً ولغاية المزاد الرابع والستين والمنعقد بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ بلغ قرابة (٩) ترليونات دينار عراقي وان متوسط العائد (لاسعار القطع) للمزادات بلـغ (٩ر٥٪) كما بلغت الاصدارية المسددة لغاية المزاد السابع والخمسين (٧ر٨) ترليون دينار عراقي، وبذلك يكون الرصيد المتبقي غير المسدد (١ر١) ترليون دينارعراقي، اما اجمالي الفوائد لغاية المزاد السابع والخمسين فقد بلغت (١٤٨) مليار دينار عراقي، في حين ان اجمالي المصدر من مزادات حوالات الخزينة لمدة ثلاثة وستين يوماً لغاية المزاد السابع قد بلغ (٩٠٠) مليار دينار عراقي، ومتوسط العائد (لاسعارالقطع) للمزادات (٥ر٨٪)، وقد سددت بالكامل وتوقف اصدارها، اما اجمالي الفوائد المسددة فقد بلغ (٩ر١٢) مليار دينار عراقي، اما المبلغ الاجمالي للاصدارية من حوالات الخزينة لمدة ثمانية وعشرين يوماً فقط بلغ (٤٥٠) مليار دينار عراقي، وان متوسط العائد لمزادات هذا النوع بلغ (٣ر٨٪) وقد سددت بالكامل وتوقف اصدارها ايضاً وبلغت الفائدة المسددة (٢ر٨) مليار دينار عراقي.

٣-التسهيلات القائمة

في ظل الاسواق المالية وعلى نطاق اوسع الانظمة المالية غير المتطورة على البنوك المركزي ان تعتمد على التسهيلات القائمة بصورة اكبر من عمليات السوق المفتوح لتفادي تطورات السيولة غير المتوقعة والمادة ٢٨ من القانون الجديد اخذت هذا الامر بنظر الحسبان حيث سمحت للبنك المركزي تقديم انواع من القروض والتسهيلات التي ستحل محل الانكشاف والسلف التي كانت مستخدمة سابقاً حيث لا يسمح القانون الجديد في انكشاف ارصدة ودائع البنوك لدى البنك المركزي. وتتمثل التسهيلات القائمة بتسهيلات الاقراض القائمة والائتمان الثانوي (Secondary Credit) والنوع الثالث هو تسهيلات الملجأ الاخير للاقراض.

تحديات السياسة النقدية وآفاقها المستقبلية

ان التحولات التي شهدتها الادوات النقدية المعتمدة من قبل السلطة النقدية في المرحلة الراهنة فضلاً عن التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بشكل عام والسلطة النقدية بشكل خاص بالتأكيد ستؤطر الافاق المستقبلية لهذه التوجهات او التحولات النقدية بالشكل الذي يدعمها اعتماداً على مدى النجاح في مواجهة التحديات الراهنة والمحتملة.

وعلى الرغم من الاجراءات والخطوات العديدة الناجحة التي اتخذتها السلطة النقدية في المرحلة الجديدة وما شهدته البيئة المالية من تطورات مهمة في العراق من حيث الاسلوب والادوات فضلاً عن الاجراءات التي لازالت قيد التنفيذ والتي من ابرزها تطوير نظام المدفوعات والتسويات باتجاه تحديثه وفقاً لأفضل الانظمة الالكترونية المستخدمة دولياً، الا ان هناك بعض التحديات التي تواجه السلطة النقدية في ظل الظروف الحالية التي يعيشها العراق والتي تؤثر جميعها بشكل او بآخر على نجاح الادوات النقدية الجديدة بشكل خاص والسياسة النقدية بشكل عام.

اولاً: التحديات التي تواجه السياسة النقدية

ان بعض التحديات التي تواجه السياسة النقدية في المرحلة الحالية تمثل افرازات الواقع السياسي والامني المتأزم الذي يؤخر بكل تأكيد اثار الادوات النقدية الجديدة على المتغيرات الاقتصادية والمالية المستهدفة، فيما تمثل التحديات الاخرى ظواهر اصبحت شبه متجذرة تشكلت في المرحلة السابقة نتيجة الحصار الاقتصادي وتطورت فيما بعد نتيجة التراكمات التي شهدتها البيئة الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣، ومن خلال قراءة الواقع الاقتصادي الحالي نستطيع ان نحدد اهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية بما يأتي:

١-التضخم واستقرار الاسعار

على الرغم من حصول تطورات سعرية ايجابية مهمة بينتها حالة الهبوط النسبي في اتجاه الظاهرة التضخمية واعتدال الاسعار والاسعار النسبية ولاسيما خلال السنوات الثلاث ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ التي بلغ التضخم فيها قرابة ٣٢٪ سنويا والتحول نحو بدايات الاندماج في الاقتصاد الدولي، الا ان تبدلا جوهريا آخر اخذ يطرأ على اتجاهات الظاهرة التضخمية مجددا ومنذ شهر شباط ٢٠٠٦ وحتى الوقت الحاضر (بعد ان سجل شهر كانون الثاني من العام ٢٠٠٦ متوسطا سنويا بلغ ٢٠٪ وهو الاقل خلال الاعوام الثلاثة المذكورة) اذ سجل الرقم القياسي لاسعار المستهلك، كمؤشر للتضخم، في نهاية شهر آيار من العام ٢٠٠٦ معدلا قدره ٥٣٪ مقارنة بشهر آيار من العام ٢٠٠٥، ليضع الاقتصاد العراقي مجددا في متوسط الاتجاهات التضخمية التي لم يعهدها منذ فترة الحصار الاقتصادي.

وبغض النظر عن اختناقات العرض الكلي ومساهمته في الظاهرة التضخمية فان السياسة النقدية معنية بالتصدي لتلك الظاهرة وخفض مستوياتها ولاسيما الضغوط التضخمية التي يولدها جانب الطلب الكلي او الانفاق الكلي في الاقتصاد. واذا ما استثنينا فقرتي الوقود والاضاءة والنقل والمواصلات من الرقم القياسي لاسعار المستهلك، كمؤشر للتضخم، فيمكن الوصول الى ما يسمى بالتضخم الاساس core inflation والذي يعكس ضغوط الطلب الكلي الذي يقدر بنحو ٣٠٪ سنويا (اي اقل من نصف نسبة التضخم السنوية المشار اليها في اعلاه).

ان حالة التجذر في الظاهرة التضخمية والتي اشرها التضخم الاساس والناجمة عن ضغوط الطلب الكلي ادت لا محال الى اختلال سوق النقد من حيث رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالارصدة النقدية ازاء المعروض من تلك الارصدة، مما يعكس زيادة في سرعة تداول النقود وزيادة في التوقعات التضخمية في وقت واحد، اذ صارت الاخيرة المصدر الرئيس لاستمرار الظاهرة التضخمية وربما تكون الازمة المالية وما خلقته من انكماش عالمي كان ايجابيا في احد جوانبه من حيث الآثار على الاقتصاد العراقي متمثلا في تراجع اسعار السلع المستوردة مما اثر ايجابا على الاسعار والتضخم الامر الذي خفض الرقم القياسي للاسعار الى مستويات متدنية قاربت ٧٪ الا ان ظاهرة التضخم سوف تبقى على المدى المنظور احد التحديات التي تواجه السياسة النقدية في العراق.

٢-تنسيق السياستين النقدية والمالية

لقد شخص المراقبون وجود حالة من عدم التناسق بين السياستين النقدية والمالية، وقد اتضحت هذه الحالة بشكل اكبر بعد تفاقم مشكلة التضخم الركودي واختلاف الحلول التي تبنتها كل من السلطتين حيث ترى السلطة المالية ان معالجة الركود اولاً هو الاهم وتضعه هدفاً لها في هذه المرحلة فيما ترى السلطة النقدية ان معالجة التضخم هو الاهم ولذلك فهي تستهدف استقرار الاسعار كمرحلة اولى وتعده حاضنة للنمو المستقبلي.

ويعتقد العديد من الاقتصاديين ان هذه المشكلة سوف تبقى قائمة مادام الاقتصاد العراقي يعاني من غياب الستراتيجية الاقتصادية التي تعد خارطة طريق تهتدي بها كل المؤسسات الاقتصادية من خلال استشراف مجموعة اهداف رئيسة، الا ان الحديث عن وضع ستراتيجية اقتصادية لازال قائماً ومنذ اربع سنوات تقريباً من دون ان ترى النور، الامر الذي وضع تحدياً جديداً امام السلطتين النقدية والمالية يتضمن الوصول الى مشتركات اقتصادية تأخذ طريقها الى التنفيذ.

ان مشكلة غياب التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية تعد من التحديات الجديدة في ظل استقلال السلطة النقدية الذي منحه لها قانون البنك المركزي الجديد وعليه فإن البنك المركزي يجب ان يثبت ان استقلاليته هي خطوة ايجابية باتجاه تعزيز ومتانة الاقتصاد العراقي من خلال ايجاد قنوات اتصال مع وزارة المالية لتحديد الاهداف وتحقيقها.

٣-ظاهرة الدولرة

عرف الاقتصاد العراقي ظاهرة الدولرة Dollarization منذ اكثر من عقد من الزمن لاسيما بشكلها غير الرسمي حيث جاءت كنتيجة طبيعية لعدم الاستقرار النقدي والاقتصادي الذي نجم عن حالتي الحرب والحصار اللتين مر بهما مما قاد الى تراجع قيمة الدينار العراقي بشكل كبير حتى وصل في بعض الاوقات الى ٣٠٠٠ دينار للدولار.

وعلى الرغم من رفع الحصار الاقتصادي عن العراق ودعم سعر صرف الدينار من قبل البنك المركزي الا ان هذه الظاهرة لم تزل موجودة وان كانت بشكل اقل حدة مما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣ وبالتأكيد فإن سوء الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي يعد ابرز العوامل التي تغذي هذه الظاهرة، فضلاً عن فتح باب التحويل الى الخارج بحرية تامة تماشياً مع تحولات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق وتجسيد قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

لقد باتت النقود تمثل من دون شك خزينا غير جيد للقيمة في ظل معدلات فائدة حقيقية (سالبة) جعلت الافراد ميالين للاحتفاظ بالعملة الاجنبية كخزين بديل للقيمة عبر انتشار ظاهرة الاحلال النقـدي (الدولرة) اي استخدام العملة الاجنبية في المعاملات المحلية ازاء ضيق وضعف في عمليات السوق المالية ومحدودية ادواتها بالدينار العراقي، مما فاقم من حالة ضعف السياسة النقدية في الفترة السابقة في فرض الاستقرار (بسبب الطبيعة غير المستقرة في الطلب النقدي التي جاءت تحت تأثير الارتفاع المستمر في التوقعات التضخمية والتي تدفع باتجاه سالب في سعر الفائدة الحقيقي).

ان هذه الظاهرة تمثل واحداً من ابرز التحديات التي تواجه السلطة النقدية في ادارة السيولة باتجاه تحقيق الاستقرار النقدي المنشود والذي وضعته السلطة النقدية هدفاً رئيساً لها خلال هذه المرحلة الامر الذي يدعو الى مواجهة هذا التحدي بشكل جدي من اجل المساهمة في خفض التضخم وتحقيق الاستقرار.

٤- الثالوث المستحيل

مفهوم الثالوث المستحيل يعني ان أي سياسة اقتصادية كلية لا يمكن ان تجمع في احسن الأحوال الا بين عنصرين من العناصر الثلاثة المتمثلة بالتحرير الكامل للحساب الرأسمالي وسعر الصرف الثابت والسياسة النقدية المستقلة الموجهة صوب إنجاز أهداف محلية، اذ يستطيع البلد الذي يتبع نظام سعر صرف عائم ان يتمتع بسياسة نقدية فعلية تماما وبحركة حرة لرأس المال الدولي عبر حدوده في حين يستطيع البلد الذي اعتمد نظام سعر صرف ثابتاً ان يتحرر من اسعار الفائدة الأجنبية وان يطبق سياسة نقدية مستقلة شريطة حظر حركة رؤوس الاموال عبر حدوده، اما اذا كان سعر الصرف ثابتاً وحركة رؤوس الأموال حرة فأن السياسة النقدية تكون عاجزة عن تحقيق الأهداف المحلية.

والواقع يقول ان السياسة النقدية في العراق ستواجه في المستقبل القريب اشكالية الثالوث المستحيل بأفتراض ان حرية حركة رؤوس الاموال من والى العراق ستكون امراً واقعاً بعد استقرار الظروف السياسية والامنية نظراً

> **ان السياسة النقدية تقوم عادة بتحويل اهدافها من خلال اداوتها المباشرة (الادوات النوعية) وغير المباشرة (الادوات الكمية) الى مهام عملية تتصف بالكفاءة والفعالية والمرونة وتتمثل الكفاءة باستقطاب الموارد والمدخرات النقدية الى الجهاز المصرفي وتوزيعها بالشكل الامثل اما الفعالية فتعني ان يكون للادوات النقدية تاثير سريع على القطاع المالي والاقتصادي للوصول الى اهداف البنك المركزي اما المرونة فتتحدد بتغيير الادوات حسب الحاجة بصورة دورية او غير دورية على ان تنفذ بشكل هادئ وواضح وبالتأكيد فان تحديد الادوات النقدية المستخدمة يعتمد على الاهداف النهائية لواضعي السياسة النقدية فضلا عن درجة تطور الاقتصاد المعني.**

> **لقد باتت النقود تمثل من دون شك خزينا غير جيد للقيمة في ظل معدلات فائدة حقيقية (سالبة) جعلت الافراد ميالين للاحتفاظ بالعملة الاجنبية كخزين بديل للقيمة عبر انتشار ظاهرة الاحلال النقـــدي (الدولرة) اي استخدام العملة الاجنبية في المعاملات المحلية ازاء ضيق وضعف في عمليات السوق المالية ومحدودية ادواتها بالدينار العراقي، مما فاقم من حالة ضعف السياسة النقدية في الفترة السابقة في فرض الاستقرار (بسبب الطبيعة غير المستقرة في الطلب النقدي التي جاءت تحت تأثير الارتفاع المستمر في التوقعات التضخمية والتي تدفع باتجاه سالب في سعر الفائدة الحقيقي).**

الاقتصادي | العدد (1904) السنة الثامنة - الثلاثاء (14) ايلول 2010

لحاجة العراق للاستثمار الاجنبي الذي لن يأتي ما لم يسمح له بالتحرك بحرية تامة، وهذا ما نص عليه قانون قانون الاستثمار الاجنبي رقم (١٣)، اما سعر الصرف فأن قانون البنك المركزي الجديد لم يتضمن نصاً صريحاً ومباشراً يدلل على نوع نظام الصرف المتبع، الا انه قام بالغاء متطلبات غطاء العملة التي نصت عليها المادة (٤٠) من القانون السابق مما يمكن ان يفسر على انه اتجاه نحو سعر الصرف المرن ولكنه في الوقت نفسه لم ينفي اهمية الاحتياطيات الدولية او الاجنبية الواجب ادارتها والاحتفاظ بها وبذلك فان القانون الجديد اعطى المرونة الكافية للسلطة النقدية في اختيار الترتيبات المناسبة، لذلك فان ما يحصل حالياً هو نوع من التعويم المدار الذي يسمح بهامش بسيط من الحركة وعليه لا يمكن القول ان العراق يتبع نظام الصرف المرن، اما السياسة النقدية المستقلة فقد نص عليها القانون الجديد نظراً لأهميتها في تفعيل قوى السوق والغاء الاعتماد الحكومي على التمويل بالعجز.

اذاً، نستطيع القول جدلاً ان هناك حرية في حركة رؤوس الاموال من والى العراق وعليه يبقى امام السلطة النقدية الخيار بين سياسة نقدية مستقلة اوالدفاع عن سعر الصرف، وعليه ما الذي سوف تختاره السياسة النقدية في العراق من بين العناصر الثلاثة التي تشكل الثالوث المستحيل، وكيف ستتعامل مع هذا التحدي؟

ثانياً: الافاق المستقبلية للسياسة النقدية الراهنة

من خلال الاستعراض السابق لأبرز التحديات التي تواجه السياسة النقدية في المرحلة الراهنة وما تسببه من تأخير لفاعلية الادوات المستخدمة فضلاً عن كون بعض هذه الادوات لم تستخدم سابقاً في حين تم استخدام البعض الآخر باسلوب جديد يتناسب مع التغير الحاصل في توجهات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق، فإن الآفاق المستقبلية للسياسة النقدية الراهنة سوف تتأثر بشكل كبير بإفرازات التحديات المشار اليها ومدى نجاح الادوات النقدية الجديدة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية الراهنة.

لقد باتت النقود تمثل خزينا غير جيد للقيمة في ظل معدلات فائدة (سالبة) حقيقية، جعلت الافراد ميالين للاحتفاظ بالعملة الاجنبية كخزين بديل للقيمة في ظل انتشار ظاهرة الاحلال النقدي (الدولرة) اي استخدام العملة الاجنبية في المعاملات المحلية ازاء ضيق وضعف في عمليات السوق المالية ومحدودية ادواتها، ما فاقم من حالة ضعف السياسة النقدية في فرض الاستقرار بسبب الطبيعة غير المستقرة في الطلب النقدي وعلى الرغم من القدرات الكبيرة التي اظهرتها السياسة النقدية في السيطرة على استقرار سوق الصرف الاجنبي واستقرار سعر صرف الدينار العراقي أزاء الدولار الامريكي طوال العامين المنصرمين وحسبما تؤشره معدلات الصرف في مزاد العملة الاجنبية الا ان تأثيراتها باتت محددة في معالجة ظاهرة التجذر في التضخم الاساس ويعود ذلك الى ان فقرة الرواتب والاجور الحكومية تشكل لوحدها ٦٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي الكلي، وان ثلثي النسبة المشار اليها تتكون من نشاطات خدمية ضعيفة الارتباط عموما مع القطاع الانتاجي السلعي علما ان فقرة الرواتب والاجور المشار اليها كانت لاتزيد على ٣٥٪ من الناتج المحلي غير النفطي في العام ٢٠٠٤، وفي ضوء اهداف السياسة النقدية التي ترمي الى خفض مستويات التضخم، فأن حزمة متكاملة اعتمدها البنك المركزي العراقي في ظل الظروف السعرية غير الملائمة ابتدأت خطواتها في مواجهة التضخم الاساس من خلال ايجاد التاثير على الرغبة في اتجاهات الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية التي هي اقل من الخزين المتاح من تلك الارصدة بما يحقق التوازن بين العرض والطلب منها، ذلك عبر توفير ظروف ايجابية في استقرار دائرة الطلب النقدي والتقليل من حالة الاحلال النقدي، والتصدي لمشكلات الدولرة وان في مقدمة ذلك اهمية توفير المناخ المناسب بين النشاطين الاقتصادي والسعري بحيث تكون نسبة النقود الى الدخل"اي الطلب النقدي"تنمو بصورة مستقرة تتوافق وغايات النمو المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي.

اعتماداً على ما تقدم ومن اجل تحديد الآفاق المستقبلية للسياسة النقدية لابد من الاجابة على الاسئلة الآتية: هل نجحت السياسة النقدية في ادارة الادوات غير المباشرة؟ الى اي مدى يمكن ان تستمر بهذه التوجهات المتشددة؟ وما السيناريوهات المحتملة امامها؟

ان الاجابة على الاسئلة السابقة يمكن لها ان ترسم ملامح السياسية النقدية المستقبلية وفي ما يخص السؤال الاول نستطيع القول ان السلطة النقدية نجحت الى حد كبير في ادارة الادوات النقدية غير المباشرة على الرغم من الصعوبات الكثير التي واجهتها في المرحلة الجديدة، الا انها حملت على عاتقها اعباء استمرار هذه الادوات في العمل ولولا استمرار البنك المركزي في دعم هذه الادوات لما استطاعت ان تستمر طوال هذه الفترة وهذا يقودنا الى السؤال الثاني وهو الى اي مدى يمكن ان تستمر السلطة النقدية في سياساتها المتشددة هذه؟

وللاجابة على هذا السؤال نقول ان نجاح الادوات النقدية لا يمكن ان يحدث مع استخدام هذه الادوات فقط لان هذه الادوات تحتاج الى بيئة مالية متطورة ومستقرة حيث لاتزال البيئة المالية في العراق غير قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الادوات النقدية وذلك بسبب ضعف هذه البيئة من جهة والعوائق التي تقف امام تعميقها من جهة اخرى. وعلى الرغم من كل الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي من اجل النهوض بالبيئة المالية في العراق الا انها اصطدمت بجمود القطاع الحقيقي وضعف الاستثمارالذي تأثر بدوره بالعامل الامني مما خلق حلقة مفرغة مكونة من النمو المالي والنمو الاقتصادي والاستقرار الامني.

ان الاجابة على الاسئلة السابقة يمكن لها ان ترسم ملامح السياسية النقدية المستقبلية وفي ما يخص السؤال الاول نستطيع القول ان السلطة النقدية نجحت الى حد كبير في ادارة الادوات النقدية غير المباشرة على الرغم من الصعوبات الكثير التي واجهتها في المرحلة الجديدة،

ان السلطة النقدية تعمل وفق رؤيا مفادها ان الاستقرار النقدي والمالي هو حاضنة النمو الاقتصادي وقد عملت على تحقيق ذلك طوال السنوات الاربع الماضية وهي لازالت تعمل على تقليل جموح توقعات الافراد المستقبلية من خلال الاشارات السعرية التي تقودها ولكن هذا الامر لايمكن ان يستمر الى مالا نهاية.

فالسياسة النقدية لوحدها لن تستطيع ان تنجح ما لم تكن هناك بيئة مالية واقتصادية قادرة على الاستجابة للادوات النقدية ومن ثم تنفيذها، وامام ذلك يبرز السؤال الثالث الذي يبحث عن اهم السيناريوهات المحتملة امام السياسة النقدية مستقبلاً؟

الاستنتاجات:

لقد حتمت التحولات السياسية والاقتصادية الجارية في العراق بإتجاه تبني آليات اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج كأدوات مهمة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، حتمت على البنك المركزي مواكبة هذه التحولات من خلال تحييد سياسته تجاه السياسة الحكومية من جهة والتحول نحو الادوات النقدية غير المباشرة من جهة اخرى.

ان هذه الدراسة اوضحت ان السلطة النقدية في العراق نجحت الى حد كبير في استخدام الادوات النقدية الجديدة وكانت لها محاولات مهمة من اجل تعميق السوق المالية وتوفير بيئة مستقرة ومتوازنة، الا ان هذه الادوات واجهت عدداً كبيراً من التحديات التي افرزتها الاوضاع الامنية غير المستقرة الامر الذي يجعل آفاق السياسة النقدية الجديدة ونجاحها مرهون الى حد كبير باستجابة القطاع الحقيقي لتلك الادوات لاسيما وان البنك المركزي غير قادر على تحمل هذا التأخير الى ما لانهاية.

ومن خلال ما تقدم، فان اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هي:

١ -هنالك عدد كبير من الاجراءات المهمة والصحيحة التي قام بها البنك المركزي العراقي باتجاه مواكبة التحول نحو اقتصاد السوق على الصعيد التشريعي والفني.

٢ -هنالك تحول واضح في السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣ نحو استخدام الادوات النقدية غير المباشرة لاسيما عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني.

٣ -تواجه السياسة النقدية بعد ست سنوات من التحول عدداً كبيراً من التحديات الامنية والاقتصادية التي تعيق عملية تفعيل استخدام الادوات الجديدة والتي شكلت ضغوطا كبيرة على السلطة النقدية.

٤ -ان استشراف مستقبل السياسة النقدية الراهنة يبقى مرهونا الى حد كبير بمدى قدرة القطاع الحقيقي على التحرك واستيعاب هذه الادوات فضلا عن مدى تطور السوق المالية وعمقها بالشكل الذي تساعد فيه تلك الادوات على العمل بسهولة.

اقتصاد العالم.. المقارنة الغريبة

ترجمة/ إسلام عامر

اعتادت أمريكا على ان تكون هي الجو الاقتصادي العالمي ، فهي القوة الاقتصادية العظمى في العالم ومصارفها المركزية هي الأكثر نفوذا و هي التي تصدر العملات الاحتياطية الرئيسة في العالم.

في الشهور الأخيرة لاحت الشمس بعض الدول مثل ألمانيا في الوقت الذي تلبدت فيه الغيوم فوق اقتصاد أمريكا، وفي السابع والعشرين من شهر آب الماضي كان الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا في الربع الثاني قد انخفض الى ١,٦٪ وهي نسبة بدت قليلة مقارنة بنسبة ٩٪ عن الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا الذي تم إعلانه قبل أيام من ذلك الوقت.

وبلغت نسبة البطالة في ٩,٥٪ في شهر تموز الماضي، في حين ان نسبة البطالة في ألمانيا كانت اقل حتى من النسبة التي كانت عليها قبل الهبوط الاقتصادي، بينما تمتعت البلدان الأخرى مثل بريطانيا و استراليا بناتج محلي إجمالي أكثر حيوية و بنسبة بطالة اقل من نسبة البطالة في أمريكا.

ان هذا التباين غير العادي في العالم الغني قد شجع الكثير من النظريات المتنافسة التي تسعى الى تفسير ذلك، بما في ذلك الاختلافات في السياسات المالية وأسعار الصرف ومستويات الدين غير ان معظم هذه الأمور لا تناسب الحقائق المطروحة تماماً.

فمن جهة حصلت ألمانيا، والى حد ما، بريطانيا على ما تستحقانه لقاء زيادتهما لأحكام قبضتيهما على ماليتيهما العامتين، ومن هذا المنطلق كان للوعد الذي نص على معالجة عجز الميزانية اثر تحرري على الإنفاق الخاص وذلك من خلال الحد من عدم اليقين.

اما من الجهة الأخرى وعلى العكس فأن تلهف أمريكا حيال الديون العامة قد جعل رجال الاعمال والمستثمرين يضيقون القبضة على أموالهم الخاصة.

ان هذه النظرية منمقة نوعاً ما، فعلى الرغم من ان الخطط الموثوقة التي تهدف الى كبح العجز هي خطط ذات فائدة للنمو على المدى المتوسط الا انها من غير المرجح ان تفسر أي من الزيادات المفاجئة.

تم الإعلان عن خطط الميزانية البريطانية في نهاية الربع الأول في الثاني والعشرين من شهر حزيران، بينما تم الإعلان عن خطط ألمانيا قبل أسبوعين من ذلك الوقت.

ان ذلك الأمر استطاع بالكاد ان يفسر السبب من وراء قوة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني وعدم اليقين المالي الذي بقي عالقاً بهذين البلدين والسبب في ذلك يعود الى قرب الانتخابات في بريطانيا اما في ألمانيا فهو بسبب الالتزامات التي تنص على مساعدة اليونان والبلدان الأخرى، والتأثير المباشر للتقشف يقلل من النمو، كما هي الحال مع اليونان.

ولربما نستطيع ان نجد التفسير في تحركات العملة، ان تأثيراً واحدا لانخفاض أزمة منطقة اليورو قد دفع اليورو الى الهبوط أمام الدولار في الأشهر الأولى من هذه السنة مساعدا بذلك الشركات الألمانية ومضراً للمصدرين الأمريكيين.

لقد نتج الكثير من النمو الألماني للناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من التجارة في الوقت الذي أوهنت الفجوة التجارية الكبيرة اقتصاد أمريكا.

ويمكن أن يفسر أيضا ضعف الباوند قوة بريطانيا الاقتصادية المتجددة بينما يزيد ارتفاع سعر صرف الين من المخاوف بخصوص اليابان.

في الثلاثين من شهر اب قال البنك المركزي الياباني انه سيعوض المصارف قرابة ١٠ ترليونات ين أي ما يعادل ١١٨ مليار دولار من القروض المضمونة لستة أشهر في نسبة الإرباح ذات الـ٠,١ ٪ ذلك علاوة على العشرين ترليون ين التي تعهد بها أساساً من القروض المضمونة لثلاثة أشهر، وتأمل اليابان ان تقلل تلك الكمية من الأموال من تكاليف الاقتراض و ان تتوج ارتفاع الين وتساعد المصدرين.

لكن نظرية العملات لها فجواتها التي تعيبها، حيث ان ارتفاع الين هو حديث جدا على ان يشرح السبب من وراء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الياباني القليل المستوى في الربع الثاني.

ولم يضف صافي التجارة تقريباً أي شيء لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير، وبالمقابل كان نمو التصدير الأمريكي أقوى بكثير (فلقد كانت الزيادة المفاجئة في الواردات وراء الفجوة التجارية في الربع الثاني) و لقد ابلى الطلب على هذا النوع من الصادرات بلاءا حسنا وبالأخص مع السيارات الفاخرة و السلع الرأسمالية المتخصصة، والتي تميل إلى أن تكون غير حساسة للتغيرات الطارئة في أسعار الصرف.

و من منطلق نظرية أخرى تعد بريطانيا منافسا حرجا حيث ان مشكلة الديون تعيق المستثمرين في البلدان التي تشهد ازدهارا في الإسكان، حيث ارتفع إنفاق المستهليكن في بريطانيا و أمريكا بالنسبة نفسها، كما هي الحال مع ألمانيا في الربع الثاني.

بينما تقف بريطانيا في مفهوم آخر، حيث ان نسبة البطالة فيها قد ارتفعت اقل من الأماكن الأخرى التي تعاني من الكثير من رهون الدين العقاري.

ان التباينات في نسبة البطالة يمكن ان تفسر استنادا على نوعية الركود الاقتصادي الذي يعاني كل بلد منه أكثر مما لو انه يفسر على أساس التنوع في مرونة طلب السوق للوظائف، هذا ما قاله كيفين دالي في غولدمان ساكس.

ولدى بريطانيا أيضاً ازدهار في الإسكان، لكن قوانين التنظيم المحكمة هي سبب في إبقاء الصناعة البنائية ضعيفة، لذا ضاعت فرص عمل اقل عندما جاء التراجع الاقتصادي المفاجئ.

ان التراجعات الاقتصادية في اليابان وألمانيا والتي كانت أكثر حدة مما هي الحاصلة في أمريكا قد حصلت جراء الانهيار الذي حصل في التجارة العالمية، الأمر الذي اضر الصناعات التصديرية ذات الرأسمال الكبير والتي هي من المرجح ان تتعرض للانتعاش السريع لذا لم يضع الا القليل من الوظائف، ويعتقد البعض ان بطء أمريكا قد خلق وظائف جديدة تقود الى تشاؤم لا مبرر له لوجهات النظر حول العالم لبقية العام. اذا لم يكن النمو الأمريكي كافيا ليعطينا كشفا بالرواتب فان الأمر يمكن ان يستحيل الى كارثة"، هذا ما قالته ماركو انيوزيستا في مصرف (يونيكريديت)، لكن النمو السريع للأسواق الناشئة مثل الصين قد حافظ على الاقتصاد العالمي من الركود.

وأبلت ألمانيا بلاءً حسناً لان مصدريها قد أنجزوا تقدماً كبيراً هناك، ويفسر لنا تذبذب الصين السبب وراء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بأعلى نسبه وعلى مدى ثلاثة أعوام في الربع الثاني.

ان التفسير الأفضل للتوزيع غير المتساوي لنشاط العالم الغني اقتصاديا هو تفسير ركيك، حيث ان انتعاش أمريكا قد تقدم على نحو اكبر وسرعان ما أعادت الشركات بناء نفسها. وتميل العجلة الأوروبية الاقتصادية الى ان تكون متأخرة الى ربع او ربعين عن الاقتصاد الأمريكي.

وتشير المؤشرات الأخيرة الى مزيد من التقارب حيث ارتفع مؤشر التصنيع الأمريكي من ٥٥,٥ الى ٥٦,٣ في شهر آب الماضي .

وتراجعت المؤشرات الأخرى في منطقة اليورو و بريطانيا من ٥٥,١ و٥٤,٣ على التوالي، ان الاقتصاد الأمريكي يمكن ان يكون لديه بعض المشاكل الفريدة لكن ثروته لا تزال مرصوصة جنبا الى جنب لتكون من بلدان العالم الغني.

عن/ الايكونومست

الاقتصادي | العدد (1904) السنة الثامنة - الثلاثاء (14) ايلول 2010

الى أين يتجه قطاع النقل بأنواعه الثلاثة؟

استطلاع/ المدى الاقتصادي

يعد قطاع النقل من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تعتمد عليه قطاعات اخرى، في وقت تتجه البنى التحتية فيه الى الانهيار... فالمشكلة كبيرة جدا والانهيار وصل الى مجالات بعيدة،وتتخلل عملية الدخول الى عالم النقل والمواصلات عقبات كثيرة فالسير بين كتل الركام للموانئ ودوائرها او النقل البري وشبكات الطرق العامة فضلا عن السكك الحديد او الخطوط الجوية العراقية التي لا تملك سوى طائرتين قديمتين لا تعملان اغلب الاوقات يشبه السير على الغام متفجرة حالما ترفع قدمك من احداها تنفجر مخلفة اضراراً جسيمة.

نفقات عملاقة ومنجزات خجولة!

نفقات الوزارة بمختلف دوائرها المشرفة على البنى التحتية الخدمية للنقل بانواعه تخطت مستويات عالية،اذ لم تقل حصة هذه الوزارة عن ٧ مليار دولارسنويا ناهيك عن التداخل في الانفاق على بعض المرافق الخدمية لها مع وزارات اخرى كالبلديات والاسكان والإعمار والامانة... فالبلديات تنفق على شبكات الطرق ما لا يقل عن ٤ مليار دولار سنويا بينما تنفق وزارة الاسكان على الطرق والجسور مبالغ اخرى كبيرة،وفي ما يخص بقية المرافق العامة كالطيران والمطارات او الموانئ والنقل البحري والارصفة والبحرية او النقل البري واساطيله والحديث قد يطول ويكون مملا لذا فانه سيأخذ منحى آخراً.

نفقات الخطوط الجوية العراقية

الخطوط الجوية العراقية انفقت قرابة ٢ ملياري دولار على الطائرات او ما يطلق عليه هذا الاسم، وانفقت على المطارات القليلة التابعة لها اكثر من ثلاثة مليارات دولار،ولكنها حتى الان لم تعط نتائج تناظر هذا الكم من الاموال التي انفقت لسنتين فقط،ولم يشعر المواطن العراقي والاجنبي الوافد للعراق باي خدمات او تطور في مجالات النقل الجوي المتخلف كليا والذي يسيرنحو الخلف متراجعا عن ركب التطور العالمي، حتى ان اقليم كردستان استطاع ان يطور مطاراته ويوجد طائراته الخاصة بالتعاقد مع شركة الطيران التركية، بينما الجوية العراقية تعاني من الخلافات الداخلية وتناحر كبير وهيمنة جهات حكومية على مرافق الشركة مما تسبب بان تتراجع،وهي الان تكاد تلفظ انفاسها الاخيرة.

مدير دائرة الدراسات والبحوث في الوزارة المهندس عون ناصر العلي، يوجز معاناة الوزارة والبنى التحتية في العراق بالقول ان شبكات الطرق بحاجة الى اعادة تأهيل بكلفة لا تقل عن 16 مليار دولار،وعلى مراحل قد تدوم الى اربع سنوات، اما الجانب الثاني فهو التمدد السكاني المدني فضلا عن الصناعى الذي هو بحاجة الى انشاء واستحداث شبكات طرق جديدة لاتقل كلفة انشائها عن 10 مليارات دولار وعلى مدى سنوات ثلاث،وهنالك خطط ثانوية للتغيير والتحديث والالغاء في شبكات الطرق بحاجة الى 6 مليارات دولار.

القطاعات الاخرى والمفتشية العامة

اما قطاع النقل البري وشبكات الطرق فهذه الاخرى حالها لا يختلف عن حال نظيرتها الجوية،مضافاً اليها قطاع النقل البحري والموانئ كمنشات خدمية حيوية وحالها ليس بافضل من حال اختيها.

المفتشية العامة في وزارة النقل اعطت بعض المعلومات وبينت موقفها الصعب في الوزارة فهي رفعت تقارير كثيرة عن حالات الفساد الاداري فضلا عن المالي، لكن هنالك (لوبي) يدير القمة التي ينتهي عندها الهرم الحكومي،هذا اللوبي الذي تكلم عنه بعض منتسبي المفتشية العامة للوزارة ولكنهم لم يفصحوا عنه بشكل كامل فقد فضلوا الاكتفاء بالاشارة اليه فقط.

تقييم دائرة الدراسات

مدير دائرة الدراسات والبحوث في الوزارة المهندس عون ناصر العلي، يوجز معاناة الوزارة والبنى التحتية في العراق بالقول ان شبكات الطرق بحاجة الى اعادة تأهيل بكلفة لا تقل عن ١٦ مليار دولار،وعلى مراحل قد تدوم الى اربع سنوات، اما الجانب الثاني فهو التمدد السكاني المدني فضلا عن الصناعى الذي هو بحاجة الى انشاء واستحداث شبكات طرق جديدة لاتقل كلفة انشائها عن ١٠ مليارات دولار وعلى مدى سنوات ثلاث،وهنالك خطط ثانوية للتغيير والتحديث والالغاء في شبكات الطرق بحاجة الى ٦ مليارات دولار، وبالحديث عن التطوير ومواكبة التطور العالمي فان هنالك خططاً لانشاء انفاق ومترو انفاق وسكك حديد متطورة بكلفة ٢٢ مليار دولار وعلى مدى ١٠ سنوات من تاريخ المباشرة فيها لكنها توقفت والفاعل مجهول.

اما قطاع الموانئ والنقل البحري فهو بحاجة الى مبلغ لا يقل عن ٤ مليارات دولار للتطوير والتحديث و١٤ مليار دولار لانشاء ميناء العراق الكبير وموانئ اخرى في عرض الرصيف القاري وعلى اماكن اخرى بما يتناسب والمد البحري الذي تراجع بشكل كبير مؤخرا عن مناسيبه السابقة.

الحديث بشكل عام يظهر ان اعادة انشاء البنى التحتية لقطاع النقل في العراق بشكل عام بحاجة الى ٩٠ مليار دولار وعشر سنوات لكي يعيش العراق حالة من الرفاهية الخدمية لقطاعات النقل بشكل عام، فضلا عن المطارات العراقية التي هي الاخرى بحاجة الى ميزانية منفصلة قد تصل الى ٢٠ مليار دولار لانشاء اسطول نقل جوي وبناء مطارات اخرى جديدة.

اما نسبة المنجز من الطرقات الجديدة واكساء الطرقات وبناء التقاطعات المجسرة كانت كلها قد اخذت بشكل عام من الميزانية العامة للعراق خلال اربع سنوات قرابة١٧مليار دولار لم تعط النسبة التي كان من المؤمل ان تعطيها في مجال تحسين خدمات الطرق وشبكات النقل ومعالجة ازمات السير في المراكز المكتظة بالسكان.

مشاريع غير مدروسة وأموال مهدورة

يوضح المهندس جواد كاظم الظالمي من اللجنة الفنية البرلمانية السابقة للخدمات،ان انجاز المشاريع الخدمية في العراق للفترات السابقة كانت تتم كتسقيط مبالغ مالية خوفا من عودتها الى خزانة المالية العراقية،فتتوزع المبالغ على عمليات الاكساء غير المدروسة والتي لا فائدة منها لاسيما وان اغلب المشاريع من هذا النوع قد تمت بوسائل غير شفافة وتخللتها عمليات فساد مالي واداري،اما مشاريع انشاء الطرقات فان الامثلة كثيرة كطريق ذي قار –واسط الذي لم يكتمل منذ سنوات طوال ومستوى الانجاز فيه لم يتم تسلمه لمخالفته الشروط،وهنالك مشاريع اخرى كثيرة منها الطريق السريع ديالى –كركوك ومشاريع التقاطعات المجسرة التي انفقت عليها مليارات الدنانير ولم تنجز بصلاحية تامة كما هوحال تقاطعات البياع- السيدية المجسرة التي خالفت المواصفات الفنية للسير والجسور ومع ذلك فان الحل الذي اتبعته الحكومة بعد هرب المنفذ الى خارج البلد بان غطت على الفضيحة وافتتحت التقاطعات تلك بشكل مخالف للقانون!

في عمان توضح دائرة النقل الجوي وهيئة النقل الجوي الاقتصادية، ان قطاعي النقل الجوي الاردني الخاص والعام قد شهدا تحسنا وتطورا كبيرا منذ سنوات الحصار على العراق وحتى هذا اليوم، لكن ومنذ 2005 وحتى الان فان واردات قطاع النقل الجوي الاردني فاقت 3 مليارات دولار وهي نصف ميزانية الاردن الشقيق بحسب التقرير السنوي لمصلحة النقل الجوي الاردنية، والسبب هو النقل من والى العراق عدا عن النقل القادم من انحاء العالم الاخرى الى الاردن لغرض الوصول الى العراق لاسيما وان العراق يعاني من مشاكل النقل الجوي ومخاطر النزول في مطارات العراق التي لم تعد تلائم النقل الجوي وتطورات النقل الجوي في العالم.

دور الدول المجاورة

ما دور الدول المجاورة في عرقلة تقدم قطاع النقل في العراق وتطور اقسامه من الموانئ الى الطيران واخيرا النقل البري؟ اسئلة كثيرة قبل الاجابة عليها لابد من البحث عن حقائق تؤكد هذه التساؤلات وتحولها الى حقائق اكيدة.

الاردن والنقل الجوي

في عمان توضح دائرة النقل الجوي وهيئة النقل الجوي الاقتصادية، ان قطاعي النقل الجوي الاردني الخاص والعام قد شهدا تحسنا وتطورا كبيرا منذ سنوات الحصار على العراق وحتى هذا اليوم، لكن ومنذ ٢٠٠٥ وحتى الان فان واردات قطاع النقل الجوي الاردني فاقت ٣ مليارات دولار وهي نصف ميزانية الاردن الشقيق بحسب التقرير السنوي لمصلحة النقل الجوي الاردنية، والسبب هو النقل من والى العراق عدا عن النقل القادم من انحاء العالم الاخرى الى الاردن لغرض الوصول الى العراق لاسيما وان العراق يعاني من مشاكل النقل الجوي ومخاطر النزول في مطارات العراق التي لم تعد تلائم النقل الجوي وتطورات النقل الجوي في العالم.

الاردن كعضو اساسي في جمعية الطيران العالمي وعضو المنظمة العالمية لأمن النقل الجوي ترفض منذ سنوات قبول اي طلب موافقة على العمل داخل العراق تسندها بذلك بلد المركز للمنظمة،بريطانيا التي ترفض منح قبول واعطاء اذونات عمل لشركات تركية او عربية اخرى او عراقية في مجال النقل الجوي العراقي،لاسيما وان الدخول في مجالات عمل النقل الجوي يحتاج الى موافقات دولية من المؤسسات المسؤولة للشركات التي ترغب بالعمل في العراق.

الخليج وحكاية الموانئ العراقية

اما حكاية الموانئ فلها خط اخر خليجي الحدود اذ تعمد دول الخليج ومن بينها الكويت والامارات منذ فترة لعرقلة وايقاف العمل بمشروع ميناء العراق الكبير لانه وكما يرى احد التجار المتنفذين في الامارات،كارثة اقتصادية تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد في الامارات والموانئ الخليجية.. يؤكد المهندس البحري نزار العاشور مسؤول رفع الغوارق في شط العرب،ان الرافعات البحرية الاقرب هي الخليجية والتي لها القدرة على رفع الغوارق بمختلف الاحجام وبظروف مختلفة،هذه الدول المجاورة والخليجية المشاطئة للخليج ترفض تاجير روافعها او السماح لها بالدخول لرفع الغوارق من شواطئنا وموانئنا كما انها لا تسمح بدخول روافع اخرى اجنبية وتدفع كما علمنا مبالغ طائلة لابقاء الغوارق في مكانها وهي كثيرة يعود بعضها لايام الحرب العراقية- الايرانية كبقايا الحرب والبعض الآخر بقايا الحربين الاخيرتين مع اميركا.

وعن ميناء العراق الكبير فان المهندس البحري يستغرب الضغط الكبير من اجل ابقاء المشروع على الرفوف الحكومية يتنقل بين البرلمان ورئاسة الوزراء، فمنذ ثلاث سنوات وحتى الان تقدمت سبع شركات اجنبية متخصصة لتنفيذ المشروع بكلفته المعروضة والبالغة ١٣ مليار دولار لكنها ترفض بعد فترة ولا يعرف السبب برغم الضمانات المقدمة لها لحفظ الأمن وابعاد شبح اخطار الوضع الأمني عنها لكنها ترفض بعد ان تتقدم بفترة شهر او اقل او اكثر من ذلك.

بالمحصلة فان اثر هذه الحالة التي لا نظير لها في المؤسسات الحكومية في العالم،وهي ضبابية وتشتت في صنع القرار وقلة خبرة تلازمها تجاذبات مصالح تقود الجهات صاحبة القرار في الوزارة والبرلمان او رئاسة الوزراء،ينعكس بشكل متزايد سلبا على الوضع العام محليا وعلى رفاهية المواطن العراقي الغائبة عن الواقع وقد يقود الى كوارث اخرى كثيرة.

الاقتصادي | العدد (1904) السنة الثامنة - الثلاثاء (14) ايلول 2010

المرصد الاقتصادي

"خردة "الجيش الأمريكي المنسحب تتحول إلى مولدات ومساكن

بغداد/ CNN

تحولت مناطق عدة في العراق منذ أشهر إلى ساحات عملاقة لبيع الخردة، حيث تعرض ملايين القطع المختلفة من خزائن إلى مقاعد وأدوات مطبخية وكهربائية، بأرخص الأثمان، وما هي في الواقع إلا مخلفات القوات الأمريكية التي أنهت قبل أيام سحب قواتها المقاتلة، لينشغل العراقيون بالبحث بينها عن ما يمكن أن يسهل حياتهم اليومية.

وبالطبع فإن أزمة الكهرباء هي الهاجس الأكبر أمام العراقيين، خاصة في أشهر الصيف الملتهبة، لذلك فإن المولدات كانت على رأس المعدات المطلوبة، إضافة إلى خردة الحديد والنحاس، والمساكن الجاهزة التي لجأ اليها العديد من العائلات العراقية المشردة.

وقد تحدث حسن عيساوي لبرنامج"أسواق الشرق الأوسط CNN"خلال جولته في إحدى ساحات الخردة، حيث كان يتحقق من مولد كهربائي كان الجيش الأمريكي يستخدمه في إحدى القواعد، وبرغم أن المحرك مستهلك غير أن سعره المتهاود يمثل صفقة مغرية لتوفير الكهرباء.

ويدرك عيساوي أن بعض المولدات قد تكون من النوع المتطور الذي قام الجيش الأمريكي بإلحاق أضرار متعمدة به لتعطيله باعتباره ضمن المعدات الحساسة، ولكن مع بعض التصليحات سيعود إلى العمل وبأرخص الأسعار.

وكان الجيش الأمريكي قد قرر بيع ملايين القطع التي كان يستخدمها لسنوات مع انسحاب وحداته المقاتلة من العراق، ولكن بعض الأجهزة والمعدات التي تعد تكاليف نقلها أكبر من قيمتها الحقيقية انتهى بها الأمر في ميادين الخردة لتباع في السوق المحلية.

وتفيد أرقام الجيش الأمريكي إن ما جرى بيعه حتى الآن يعادل عشرة آلاف طن من المواد المختلفة، بسعر ٥٠٠ ألف دولار.

وفي الميدان الكبير بمدينة الفلوجة في محافظة الأنبار، يتدفق آلاف العراقيين لرؤية كل ما يمكن شراؤه من بقايا السيارات والآليات العسكرية، وصولاً إلى الأدوات الإلكترونية مثل أجهزة الطباعة والكمبيوتر.

وتعد المنازل والغرف النقالة التي كان يستخدمها الجيش الأمريكي، وهي في الأساس حاويات كبيرة، من الأغراض التي تحظى بأكبر اهتمام بين العراقيين، إذ أنهم يحولونها إلى مساكن.

فها هو منير إبراهيم، حوّل بالفعل إحدى تلك الغرف (الحاويات) إلى منزل له ولعائلته المكونة من ستة أطفال، وأضاف إليه ملحقين صغيرين، عبارة عن مطبخ وحمام.

وكان منير قد شيد منزلاً له ولعائلته عام ٢٠٠٣، ولكنه تدمر بالكامل في معركة الفلوجة الأولى عام ٢٠٠٣، فانتقل إلى منزل جديد، ولكنه تدمر أيضاً في معركة الفلوجة الثانية عام ٢٠٠٤.

وبعد سنوات من العيش في غرفة صغيرة بمنزل أحد أقاربه، قرر الانتقال والقيام بهذه الخطوة التي لم تكلفه أكثر من ستة آلاف دولار.

يذكر أن الأوضاع الاقتصادية العراقية ما تزال تعيش تبعات العقوبات الاقتصادية والحروب الطوال، وقد سجلت عائدات النفط العراقي ٢٧ مليار دولار منذ مطلع ٢٠١٠، في حين سجلت ٣٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩.

أما إنتاج الكهرباء فلا يزيد على ٦٠٠٠ ميغاواط، ما يعادل ٤٩ في المئة من الحاجة الفعلية، في حين تتراوح البطالة ما بين ١٥ و٣٠ في المئة، والتضخم يعادل ثلاثة في المئة، ويرزح ربع السكان تحت خط الفقر.

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التنضيد الالكتروني : حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصحيح اللغوي: محمد السعدي

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

اقتصاديات

قطاع النقل

■ عباس الغالبي

يعد قطاع النقل من الدعائم الاساسية لاقتصاد معافى تتحرك قطاعاته الاخرى بنشاط وفاعلية فيما إذا كان هذا القطاع معافى ويمتلك من الامكانات والبنى التحتية المتطورة.

وفي العراق هنالك ثلاثة أقسام لقطاع النقل هي السكك الحديد والنقل الجوي والنقل البحري، وبمجموعها تشكل منظومة النقل التي لم تكن وليدة الصدفة أو جاءت تحت ضغط المرحلة، إما كان قطاعاً عريقاً شهد الكثير من التطورات والانعطافات، إلا انه مازال دون المستوى المطلوب ولم يوازِ حجم الحاجة الفعلية، حيث تشكو الجهة القطاعية الممثلة بوزارة النقل من قلة التخصيصات الاستثمارية، في وقت لم يكن هنالك دور واضح للقطاع الخاص الذي مازال هو الآخر لم يمتلك زمام المبادئة في هذا القطاع، ولم تكن هنالك خطط حكومية من شأنها ان تعطي دوراً ريادياً للقطاع الخاص في تطوير قطاع النقل، حيث تجدر الاشارة هنا الى ان كثيراً من الدول المتقدمة وحتى الدول التي خرجت من سطوة الاقتصاد الحكومي المركزي الى فضاءات اقتصاد السوق، كانت قد عمدت الى فسح المجال الاكبر امام القطاع الخاص لتفعيل دوره في هذا القطاع الحيوي والمهم.

> **لم يختلف الامر في النقل البحري وامكانية انشاء الموانئ وتطوير الحالية منها والتي تتطلب هي الاخرى دعماً حكومياً كبيراً مع الاشارة الى اهمية القطاع الخاص أيضاً في تطوير النقل البحري للمسافرين والبضائع على حد سواء، وهذا القطاع بحاجة الى تطوير وتحديث وتساوق مع حجم الطلب، وضرورة اعتماد التكنولوجيا الحديثة القادرة على احتواء عملية التبادل التجاري المتوقعة خلال المستقبل القريب، فضلاً عما تحتاجه حركة الاستثمار الهائلة المقبلة.**

وحيث ان الامور تتجه في غالب الاحيان الى ضرورة تفعيل القطاع الخاص على صعيد الاقسام الثلاثة البري والجوي والبحري، إلا ان هذا الدور مازال معطلاً وغير فاعل، في وقت ان البرنامج الاقتصادي الحكومي مازال هو الآخر مشوشاً ضبابياً غير واضح المعالم، ما يجعل الامور تتجه الى ضرورة وضع الحلول الناجعة القادرة على تطوير هذا القطاع،حيث ان العراق مقبل على حركة استثمارية هائلة تتطلب قطاع نقل متطوراً قادراً على تلبية الحاجة الفعلية للمستثمرين والشركات الاستثمارية، ناهيك عن الحاجة الداخلية للمستهلكين التي تتزايد بتزايد اعداد السكان واتساع الرقعة العمرانية والسكانية في البلد وبناء المدن الجديدة والاحياء السكنية.

واذا ما عرجنا على قطاع النقل الجوي فأن الحاجة كبيرة لأساطيل من الطائرات فضلاً عن المطارات التي تتناسب مع حجم الوافدين والمغادرين من والى العراق لاسيما مايتعلق بأفواج السياحة الدينية والاثارية والتي تتطلب وجوداً فاعلاً للقطاع الخاص في هذا الاتجاه متزامناً مع الشركات الحكومية التي تمثل القطاع العام. ولم يختلف الامر في النقل البحري وامكانية انشاء الموانئ وتطوير الحالية منها والتي تتطلب هي الاخرى دعماً حكومياً كبيراً مع الاشارة الى اهمية القطاع الخاص أيضاً في تطوير النقل البحري للمسافرين والبضائع على حد سواء، وهذا القطاع بحاجة الى تطوير وتحديث وتساوق مع حجم الطلب، وضرورة اعتماد التكنولوجيا الحديثة القادرة على احتواء عملية التبادل التجاري المتوقعة خلال المستقبل القريب، فضلاً عما تحتاجه حركة الاستثمار الهائلة المقبلة.

ومن هنا فأن قطاع النقل بمجساته الثلاثة يمثل ركيزة اساسية وعنصراً مهماً من ركائز الاقتصاد الواعد المعافى النشيط الذي يتحرك على وفق قطاعات انتاجية فاعلة ومؤثرة في دورة اقتصادية تحقق مصادر تمويل كثيرة وتعمل على تخليص الاقتصاد من الوثنية والريعية النفطية التي اصبحت ملازمة للاقتصاد العراقي حتى بعد التغيير السياسي والدستوري الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣.

abbas.abbas80@yahoo.com